PROVISIONAL
A/34/PV.66
19 November 1979
ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة والستين

المعقودة بالمقر في نيويورك
يوم الأربعاء ، ١٤ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٩ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس :	السيد سليم	(جمهورية تنزانيا المتحدة)
ثم :	السيد ماتان (نائب الرئيس)	(بابوا غينيا الجديدة)

- الحالة في كمبوتشيا : مشاريع قرارات [١٢٣] (تابع)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, Alcoa Building, 866 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

79-72590/A

Digitized by UNOG Library

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٤٥ صباحا

مواصلة نظر البنـــد ١٢٣

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أسترعي انتباه الجمعية الى مشروع القـــرار المنقح A/34/L.13/Rev.2 .

السيد كاتابوديس (اليونان) (الكلمة بالانكليزية) : هناك ثلاثة عوامل بارزة يجـــب وضعها في الاعتبار عند تقييم الموقف في كمبوتشيا وهي : الظروف السائدة في ذلك البلد قبل احتلاله من القوات الأجنبية ، والتطورات منذ كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي ، والمأساة التي يعاني منها شعب كمبوتشيا بما في ذلك مشكلة اللاجئين . وكل هذه العوامل يجب أن تؤخذ في الاعتبـــار عندما نبحث عن حل لما قد يتضح أنها أحلك المآسي التي عرفتها الانسانية منذ الحرب العالميـــة الثانية ، فيما يتعلق بعدد الأشخاص الذين ماتوا .

واذا كان هناك عامل مشترك في كافة البيانات ــ تقريبا ــ التي استمعنا اليها في المناقشـــة الحالية ، فهو ادانة النظام الذى يحكم أو بالأحرى الذى مارس السلطة في كمبوتشيا في الفترة بيـــن نيسان/ابريل ١٩٧٥ والوقت الذى تم فيه الاطاحة به من قبل قوات أجنبية . ان ضحايا تلك الفتـــرة تصل الى مئات الآلاف طبقا لتقديرات متحفظة ، والى الملايين اذا صدقنا منتقدى النظام الـــذى سقط . ومما زاد الموقف بشاعة حقيقة أن الضحايا قد ذبحوا على أيدى مواطنين لهم لأسباب تتنافـى مع المنطق ، ودون تمييز فيما يتعلق بالجنس والسن والطبقة الاجتماعية ، وفي كثير من الأحيـــان ، بغض النظر عن اشتراك الضحية أو عدم اشتراكها في الأنشطة السياسية أو الحرب الأهلية الدموية التي خرّبت كمبوتشيا لمدة خمس سنوات . ودون أن ندخل في أسباب التطورات الداخلية التي حدثت فـي كمبوتشيا فيما بين بداية هذا العقد والوقت الحاضر ، فاننا قد تأكدنا من شيء واحد ، وهو انه خـلال كل تلك السنوات من الاضطراب فان الانسان لم تكن لديه أدنى فرصة ، ويبدو ان هذا يؤكد أحـــد تناقضات عصرنا ، وهو أنه في عصر كان يجب أن يمنح كل فرد الفرصة للاشتراك في التقدم المـــادى وتكوين شخصيته فانه بالعكس من ذلك يتحول لمجرد ذرات من التراب عندما يدخل في دوامـــات المنازعات التاريخية .

Digitized by UNOG Library

وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، فان حكومة كمبوتشيا الديمقراطية قد أسقطها الغزو الأجنبي ، وهذا في حد ذاته غير مقبول ، اذ أنه اذا ما كان للدول أن تمد من سيطرتها على جيرانها بحجة انها ستخلصها من حكامها ، فان النظام العالمي سينهار . ومع الأسف فقد شهدنا في سنوات ما بعد الحرب عددا من هذه التدخلات المسلحة بحجج تذكرنا بالتكتيك الذى أدى الى أكبر انفجار في التاريخ الحديث . لكن حتى اذا ما كان غزو كمبوتشيا سيجد له بعض التبرير في دوافعه ، فان الأحداث التي تلت ذلك قد أثبتت أن هدف الغازى كان اقامة نظام في بنوم بنه ، لن يقنع أحدا بأنه يمثل شعب كمبوتشيا أو أنه مقبول من هذا الشعب . لذلك ، فان كمبوتشيا ككيان وطني مستقل تجد نفسها على حافة الفناء .

Digitized by UNOG Library

ان الأمر الأكثر سوءا ، هو أن شعب كمبوتشيا يجد نفسه على وشك الابادة كشعب ، والقضاء الجسدى عليه ، والاختفاء من على وجه الأرض . وفي الأسبوع الماضي ، فان كثيرين منا من الذين اجتمعوا في هذه القاعة قد عبّروا عن تضامنهم مع شعب كمبوتشيا الجائع داخل وخارج معسكرات اللاجئين في الدول المجاورة ، ومن بينها تايلند . ولا يمكن الا أن نشيد بهذه الدول لفتح حدودها للسيل المتدفق من الأفراد الذى أغرقت فيه خلال الأحد عشر شهرا الماضية .

ان استجابة المجتمع الدولي لنداء الأمين العام ، اثر مؤتمر جنيف في تموز/ يوليه الماضي ، هي دليل على أن الانسانية المتمدينة عندما تكون بصدد مواجهة مهامها ومسؤولياتها فانها تستطيع النهوض بالعمل المنوط بها لمساعدة الأفراد عندما يكونون في حاجة الى ذلك . ان جمع الأموال والمؤن ليس كافيا في حد ذاته ، ولكن بنفس القدر من الأهمية يجب أن يصل ناتج الكرم الدولي الى هدفه النهائي ، وهم ضحايا المجاعة والمرض . ونحن نأمل في ألا يضع المسؤولون عن هذه المأساة التي يتعرّض لها هذا الشعب ، في أى مكان كانوا ، العراقيل في طريق العمليات الواسعة النطاق التي تهدف الى انقاذ ما تبقى من شعب نبيل وطيّب .

ومع ذلك ، فان المظاهر الانسانية لمأساة كمبوتشيا رغم طابعها الملحّ يجب ألا تجعلنا ننسى لب المشكلة ، والذى هو المستقبل السياسي لشعب كمبوتشيا . وليس هناك أدنى قدر من الشك في ذهن أى مراقب محايد في أنه لا يمكن للنظام السابق أو النظام الحالي أن ينهض كأساس لاعادة اقامة حكومة صالحة في كمبوتشيا . ان أولئك الذين انتهكوا جميع حقوق الانسان في بلدهم ، وهؤلاء الذين يمارسون السلطة بدعم من قوات أجنبية ، وكذلك هؤلاء الذين أرسلوا هذه القوات الى كمبوتشيا سيتمكنون من خدمتها فقط اذا ما مهدوا الطريق لاقامة حكومة تمثل شعب كمبوتشيا حقا ، الذى يقوم بانتخابها بطريقة ديمقراطية . وفي هذا الصدد ، يود وفد بلادى أن يضم صوته الى بيان السفير كيتنغ من أيرلندا الذى تحدث باسم المجموعة الأوروبية ، وأوضح بجلاء شروط واطار مثل هذه التسوية السياسية .

ان جميع المسؤولين ، مباشرة أو غير مباشرة ، عن الوضع البائس لملايين الأفراد من شعب كمبوتشيا اليوم ، يجب عليهم ولو في آخر لحظة أن يمكنوا هذا الشعب التعس من أن يبدأ في سلام وحرية ، الطريق الطويل والمؤلم نحو اعادة بناء بلاده واستعادة كرامته الانسانية . واذا ما اختفت كمبوتشيا بطريقة أو بأخرى من الخريطة كدولة حرة ومستقلة ، فان هذا سوف يكون عارا ، سوابقه في هذا القرن المضطرب قليلة ان لم تكن منعدمة .

Digitized by UNOG Library

السيد روش (كندا) (الكلمة بالانكليزية) : تتحدث كندا في هذه المناقشة باعتبارها بلدا ذا تجربة طويلة في أجهزة الاشراف — في شتى المحاولات — التي أقيمت من جانب المجتمع الدولي لاعادة السلم والاستقرار الى الهند الصينية . ولذلك ، فنحن نتحدث بقلق اذ نتابع تطور الأحداث في كمبوتشيا خلال الأعوام الأخيرة ، ونشعر بتعاطف كبير ازاء الوضع المأساوى الذى يجتازه شعب هذا البلد . وعندما وضعت الحرب في فييت نام أوزارها ، فان كثيرين منا كانوا قادرين على أن يأملوا في أن يصبح السلم أمرا واقعا بعد عقود من المعاناة التي تعرّضت لها الهند الصينية ، ولكن الأمل قد أفسح المكان للرعب .

لقد تتبّع الكنديون الموقف في كمبوتشيا بقلق بالغ ، وشعرنا بالاشمئزاز عندما نقلت الينا صورة المعاناة المأساوية للشعب هناك . واذ أخذت هذه القصص تبرز تدريجيا ، فلقد أصبحت واضحة في أذهاننا بحيث أن عددا كبيرا لا يحصى من البشر قد ماتوا ، ودفن مستقبل كمبوتشيا كله مع الأطباء والعمال المهرة والمديرين ، والأكثر مدعاة للحزن ، جيل كامل من الأطفال .

ان الظروف البشعة التي يتخبّط فيها الشعب قد بدأت تنكشف للعالم عندما تزايدت هذه الآلام بعدوان دولة أجنبية كان من شأنه توريط هذا الشعب في نزاع مستمر. ولقد اضطر الكمبوتشيون الى الخروج من ديارهم والانفصال عن أسرهم ليعانوا المجاعة والموت .

ولا تزال الظروف آخذة في التدهور . وقد روى العدد القليل من الذين كانوا قادرين على الوصول الى تايلند كلاجئين كيف أبيد السكان بالجوع والمرض ، وكيف نهب الجنود والثوار والهاربون القرى ولوّثت موارد المياه وأرغم السكان على أن يقتاتوا بما وجدوه من أعشاب وبذور ، ويموت الأطفال ، الذين هم مستقبل الأمة ، بالآلاف ، وتنبئ البطون المنتفخة والعيون الحائرة للأطفال عن الرعب والموت اللذين تتسم بهما الحياة في كمبوتشيا . ويشعر الكنديون بالاشمئزاز من هذا الوضع .

ويجب أن توجّه التهنئة الى الأمين العام اذ وجّه الدعوة الى عقد مؤتمر جمع التبرعات ، الذى عقد في ٥ من تشرين الثاني / نوفمبر ، نظرا للطابع الملح للمساعدة الانسانية لشعب كمبوتشيا . وبفضل سخاء أولئك الذين استجابوا للنداء ، وتبرعوا بحوالى ٢١٠ مليون دولار فانه سوف يمكن انقاذ قدر من الحياة خلال الشهور القادمة . وتناشد كندا جميع الأطراف أن يقدموا تعاونهم الى

Digitized by UNOG Library

جهود المساعدة الانسانية . وتتحدث التقارير الأخيرة عن جهود المساعدة عن فترة ستة أشهر التي يجب أن يوزع خلالها ما قيمته ١١٠ مليون دولار من الأغذية والأدوية والمؤن الزراعية . ويجب على المجتمع الدولي أن يعترف بأن هذا الجهد حتى وان كان مكللا بالنجاح ، فانه لا يمكن الا أن يحول دون تدهور الوضع مؤقتا لصالح نصف السكان فحسب . ونحن نتوقع اسعافات لفترة ستة أشهر أخرى ، ولكن مرة ثانية فان مجال الجهد سوف يظل محدودا . ان القلق العميق الذى يشعر به الكنديون ازاء الوضع في كمبوتشيا ، يتحول ببطء من الغضب الى التصميم على الاعتراف بحقائق الموقف ، وضرورة التوصل الى حلول من جانب المجتمع الدولي .

ان جهود الاسعافات الانسانية وتناول مشكلة اللاجئين ليست الا حلولا وقتية . واذا ما كان للمدى الأطول أن ينطوى على احتمالات وجود أمة كمبوتشية ، فان مشاكل التنظيم الاجتماعي والسياسي الحالية يجب أن تعالج . ونحن مجتمعون هنا لكي نتحدث عن هذه المسائل ، لاختيار الحلول البديلة لتسويتها .

ويجب أن نتناول المسائل الآتية : الاعتراف بدور فييت نام في كمبوتشيا ؛ العلاقة بين الموقف في كمبوتشيا وبين الاستقرار في جنوب شرقي آسيا ككل ؛ التعرف على المبادئ التي يجب أن تقوم عليها تسوية الوضع ؛ وبحث الوسائل والطرق التي من شأنها ان تؤدى الى حل سياسي دائم .

ونحن ندين دون تحفظ أعمال الابادة الجماعية التي قام بها نظام بول بوت . ولكننا لا نقبل بالنظرية القائلة بأن غزو كمبوتشيا كان الهدف الوحيد منه هو انقاذ ذلك البلد من الطغيان . ولقد بدا واضحا أن هدف الغزو ، كان هو اقامة نظام مرن وعميل . وايّا كانت دوافع فييت نام ، فانها مفسّرة من جانب البلدان المجاورة ومن جانب جزء كبير من المجتمع الدولي باعتبارها محاولة لاقامة دولة تابعة على حدودها تدين بالولاء لهانوى .

Digitized by UNOG Library

وهناك نقطتان محددتان جديرتان بالتوضيح ، ان أحد الأسباب التي تذرعت بهـــا فييت نام لتفسير أعمالها ضد كمبوتشيا هو قضية النزاعات على الحدود ، ولكن اذا ماكانت هنـــاك مشاكل خطيرة على الحدود بين فييت نام وكمبوتشيا ، فلم تكن هناك حاجة الى احتلال كل البـلاد ، وثانيا فان الزعم الوارد في مشروع القرار(A/34/L.7/Rev.1) المقدم من قبل فييت نام والذى يفيد أن شعب كمبوتشيا قد دعاها الى التدخل في القضية ، وان موقفها هذا كان مطابقا لاحكام الميثـــاق انما هو تشويه لنوايا واضعي مشروع هذه الوثيقة . ولو كان هذا النص مقصودا فانه لن يكون الا حافزا لتبرير العدوان ، ومهما يكن من أمر فليس هناك من دليل على أن شعب كمبوتشيا قد طلب تدخـــل الجيوش الأجنبية وبالعكس ، فان الوضع الحالي يجعلنا نعتقد ان فييت نام قد تدخلت في الشـــؤون الداخلية لكمبوتشيا لا لانقاذ السكان من نظـــام بشع ولكن لارضاء رغبتها في توسيع سلطانهـــا . ان القلق الذى يثيره تدخل فييت نام ونواياها طويلة الامد يحدث اختلالا في توازن الاوضاع في جنـــوب شرقي آسيا ، وينبغي على المجتمع الدولي ان يعترف برغبة جنوب شرقي آسيا في السلم والحريـــة والحياد . وان ضغوطا دولية لابد أن تمارس ضد كل الذين يحولون ضد بلوغ هذه الآمال .

وفي محاولة لضمان مستقبل شعب كمبوتشيا ، والاستقرار في جنوب شرقي آسيا فينبغـي أن نستذكر في أذهاننا بعض المبادئ المعترف بها في مشروع القرار (A/34/L.13, Rev. 2) المقدم من بعض الدول الأعضاء في رابطة امم جنوب شرقي آسيا .

ان مشروع القرار يؤكد حق كل الشعوب في تقرير مصيرها بعيدا عن كل تدخل خارجـــي ، ويؤكد ان على جميع الدول ان تمتنع في علاقاتها الدولية ، عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد سيادة أية دولة أو سلامتها الاقليمية أو استقلالها ، وان تتقيد تقيدا صارما بمبادئ تسويـــة المنازعات بالطرق السلمية وبمبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى .

وعلى أساس هذه المبادئ ينبغي أن نحدد المنهج الذى يجب اتباعه للوصول الى حـل سياسي للوضع في كمبوتشيا ، والى استجابة للقلق الذى تشعر به الدول في جنوب شرقي آسيا .

ووفقا لذلك ، فان كندا قد انضمت الى مقدمي مشروع القرار الوارد في الوثيقـــة (A/34/L.13 Rev. 2) التي تضع القواعد والتدابير الاولى التي تؤدى الى تسوية هذه المشاكل .

Digitized by UNOG Library

ان مشروع القرار (A/34/L.13 Rev.2) يشرح عناصر الوضع الحالي في كمبوتشيا وتهديـــد استقرار جنوب شرقي آسيا والاسف للتدخل المسلح من جانب قوى خارجية ، والجزع لاحتمـــال أن يمتد النزاع الحالي الى البلدان المجاورة والألم على موجة اللاجئين الذين يتدفقون وضرورة تقديـــم مساعدات الاغاثة .

ان مشروع القرار بعد ذلك يحدد ثلاث نقاط لها أهمية قصوى بالنسبة لمستقبل كمبوتشيا ، فهو أولا ، يطلب الى جميع اطراف النزاع وقف جميع الاعمال العدائية فورا ، وثانيا ، يدعو الى الانسحاب الفورى لجميع القوات الأجنبية من كمبوتشيا وثالثا ، يحث على تسوية المنازعات بالوسائل السلمية .

ان كندا توافق على هذه النقط الثلاث التي اذا ما اتبعتها جميع الأطراف بتعاون حقيقي ستكون الخطوات الاولى نحو تسوية المشاكل في كمبوتشيا ، واقامة ظروف يمكن لشعب كمبوتشيا في ظلها أن يكون حرا في اختيار حكومته . ومن المهم ايضا ان نلاحظ ان مشروع القرار يرجو كذلك من الأمين العام ان يتابع الحالة عن كثب وأن يبذل مساعيه الحميدة من أجل الاسهام في ايجاد حل سلمـــي لهذه المشكلة .

ان كندا تهيب بكل الدول الاعضاء ان تؤيد مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/34/L.13 Rev.2) لأنه يركز على المستقبل وعلى التعاون والعمل البناء . اننا نناشد جميع الدول ان تؤيـــد الأمين العام وأن تستعمل كل سلطاتها وكل ما لها من تأثير حتى لا يتطور الوضع في كمبوتشيا الـــى مأساة كبرى .

اننا نرحب بالتعاون المتزايد من قبل فييت نام وادارة هنغ ـ سارى لتيسير جهود الاغاثـة الانسانية ونهنئ الدول الاعضاء على استجابتها لهذه الاغاثة . وختاما ، فان الوضع المأساوى فـي كمبوتشيا وعدم الاستقرار في الهند الصينية لن ينتهيا مالم يكن هناك قرار سياسي وعمل . وسواء كان الامر متعلقا بالاهتمامات الانسانية أو الحقائق السياسية فمن المهم لجميع الاطراف ان تتعاون مـــن أجل الوصول الى حلول سياسية في نطاق المبادئ المعلن عنها في مشروع القرار . ان امامنا اقتراحا بالتدابير الاولى في الطريق الى هذه الحلول ، ونحث جميع الدول على أن تدعمه .

Digitized by UNOG Library

السيد كوماتينا (يوغوسلافيا) (الكلمة بالانكليزية) : ان يوغوسلافيا ، تهتدى دائما في سياستها الأساسية وفي نشاطاتها الدولية بالاحترام الدقيق للمبادئ الاصلية لسياسة عدم الانحياز ، التي في نفس الوقت ضمنت ثم صيغت في المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة . وفي هذا الصدد ، فاننا نولي أهمية كبرى لمبادئ سيادة الشعوب والدول وحقها في الاستقلال ، وسلامة أراضيها ، وتنميتها الوطنية والاجتماعية ، ان اى شعب أو بلد لا يمكن أن يحرم من تلك الحقوق الثابتة لاى سبب وتحت أية حجة مهما كانت . ونحن نعتقد ان هذا الموقف الأساسي يشكل الأسس الرئيسية في العلاقات الدولية ومعيارا لا غنى عنه للحفاظ على الأمن ، وهو الطريق الوحيد المقبول للعمل من أجل الوصول الى حلول سلمية ، وباختصار ، فانها المصدر والأساس لكل تصرف في الحياة الدولية .

ان هذه المبادئ تمثل كلا لا يتجزأ ، ولا يمكن اتباع احدها دون الأخرى ، بصرف النظر عن الحجم والنظام الاجتماعي ، أو مستوى التقدم في البلاد ، ان انتهاك هذه المبادئ لا يمكن أن يعتمد على ما يسمى بشرعية الاهداف أو الغايات ، لان ذلك سيؤدى بنا الى الرجوع الى الاوقات التي كانت فيها حقوق الأقوى تعتبر اساسية وعندما كانت القرارات تتخذ في مراكز مختلفة ومن القوى التي كانت تريد أن تقسم العالم الى مناطق مصالح ونفوذ . ان العلاقات الدولية ليست كما متساويا حتى يقسم على أسس تحكمية لفئات مختلفة من البلدان .

ان حركة عدم الانحياز قد حولت هذه المبادئ الى مبادئ أساسية لسياستها ودليلا يقود الى اقامة نظام جديد في العلاقات الدولية ، ومنذ البداية ، وفي مؤتمر القمة السادس في هافانا فان دول عدم الانحياز أكدت من جديد مبادئ :

" الاستقلال الوطني ، والسيادة والحدود الاقليمية والمساواة السيادية والتنمية الاجتماعية الحرة لكافة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والخارجية للدول الأخرى ، وحرية كافة الدول في تحديد نظامها السياسي وفي متابعة تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية دون تهديد أو ارهاب أو ضغط . . . وحظر استخدام أو التهديد باستخدام القوة وعدم الاعتراف بالاوضاع الناجمة عن التهديد أو استخدام القوة والتسوية السلمية للمنازعات" .

(NAC/CONF.6/DOC/1/Rev.3, para. 13, pp. 6 - 7)

Digitized by UNOG Library

ومن بين المهام التي ألح عليها رؤساء دول وحكومات عدم الانحياز بهذه المناسبة ما يلي :

" الحفاظ على الاستقلال الوطني والسيادة وسلامة التراب وأمن بلدان عدم الانحياز ، وكذلك القضاء على التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية والخارجية للدول ، ومنع استخدام أو التهديد باستخدام القوة ، والقضاء على الامبريالية وجميع أشكال التوسع والسيطرة والهيمنة ، وسحب القوات العسكرية الأجنبية ، وتحطيم القواعد العسكرية الأجنبية " .

وهكذا فان دول عدم الانحياز قد أعدّت وثيقة ضد التدخل الأجنبي وقدمتها الى الجمعية العامة لاقرارها .

والموضوع اليوم ، ليس متعلقا بالسياسة الانتقالية أو بالمبادئ الشكلية من وجهات النظر الديمقراطية ، بل انه يتعلق بالشرط الأساسي المتمثل في انشاء نظام دولي ديمقراطي مستقر تعيش في ظله البلدان والشعوب في جو من علاقات متبادلة وحرة . ولا يمكن أن نقبل بأن تكون هناك تدخلات " عادلة " وأخرى " غير عادلة " ، كما لا يمكن القول بأن هناك احتلالا " طيّبا " وآخر " غير طيّب " ، لأننا اذا ما دخلنا في هذا المجال ، فسوف نقبل بصفة غير مباشرة احتكار الأقوياء والعظماء على الصعيد الدولي ، ولا يمكن أن نفعل ذلك بل يتعين ان نلفظ مفهوم التدخل كعامل من العوامل السائدة لضمان توازن بين القوات الأمر الذى يؤدى الى تهديد سلامة البلدان الصغيرة باستمرار . واذا ما سرنا في هذا السبيل ، فسوف نكون قد قبلنا بصفة تلقائية نوعا من " حرب خاصة " حينا " وحرب سريعة " وحرب " هادئة " أحيانا أخرى . وكل ذلك يؤدى الى وقوع حرب عالمية ضد استقلال البلدان والشعوب ، ونكون بهذا قد قبلنا تبريرا لمثل هذه الحرب ذات الأبعاد الواسعة على أساس التأويلات التحكمية والمتنوعة .

ان وضعا جديدا قد ظهر في منطقة جنوب شرقي آسيا ولكنه وضع لا ينسجم مع السلم والتعاون بين شعوب وبلدان متساوية ، كما نصت على ذلك قرارات بلدان عدم الانحياز ، بل لقد تحول هذا الوضع الى أزمة خطيرة نتيجة التدخلات المتتالية التي تزيد من حدة الموقف الراهن ومن التناقضات على مختلف المستويات . ان الوضع في كمبوتشيا الديمقراطية يشمل عوامل خطيرة للسلم لا في تلك المنطقة وحدها وانما في العالم بأسره . وعلى ذلك فان هدفنا الأساسي هو حصر الجوانب الرئيسية لإبعاد

Digitized by UNOG Library

هذه الأزمة ومنع الأمر الواقع الذى فرضته القوة ، حتى نتوصل الى وضع دائم وبذلك نتغلب على الأزمة بالطرق السلمية ، ونضمن للشعب الكمبوتشي الذى طالما تألم وتعب ، الظروف التي تمكنه من اختيار معيشته واستقلاله بحرية كاملة . وباختصار ففي رأينا ، ان المهمة الأساسية تتمثل في ايجاد حل سلمي مبني على سحب القوات الأجنبية من كمبوتشيا ، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية والخارجية ، وعلى احترام مبادئ الاستقلال الوطني والسيادة والمساواة والتنمية الوطنية الحرة لجميع دول المنطقة .

ونحن لا ننوى هنا الدفاع عن نظام أو حكومة على حساب نظام أو حكومة أخرى أيّا كان رأينا الخاص في الموضوع . ان النظام الداخلي لكل بلد ، يعيّن من قبل شعب هذا البلد ووفقا لارادته ، كما ان العلاقات المتبادلة بين الدول المستقلة يجب أن تكون على أساس الاحترام المتبادل ، وليس لأى بلد الحق في أن يقرر مصير بلدان أخرى بأية وسيلة كانت ، وهذا في رأينا حق لا ريب فيه في العلاقات الدولية . وقد شجعنا على ذلك ، أن معظم البلدان قد أعطت الأولوية للدفاع عن مبدأ الاستقلال وعدم التدخل بغض النظر عن رأيها في طبيعة النظام الداخلي ، وقد ظهرت هذه الحقيقة أيضا في مجلس الأمن عندما تعرّض للموضوع في بداية هذه السنة .

ونحن نرحب بمبادرة رابطة دول جنوب شرقي آسيا التي طلبت من الأمم المتحدة ومن المجتمع الدولي بأسره أن يبذل جهودا لايجاد حل سلمي للأزمة التي نشأت من جراء التدخل العسكرى في كمبوتشيا الديمقراطية ، وذلك على أساس المبادئ التي تضمن لجميع شعوب المنطقة نفس الحق في السلم والاستقلال والأمن والتنمية الداخلية الحرة .

ان جميع هذه العوامل ، قد تجسّدت في مشروع القرار A/34/L.13/Rev.2 الذى أعد بصفة واقعية معتدلة وبناءة . ان هذا المشروع يلح على ضرورة وضع حد فورى للتدخل ، كما يشير الى الطريقة الوحيدة التي تؤدى الى الحل السلمي . ان هذا المشروع يلح في نفس الوقت على الجوانب السياسية والانسانية للمشكلة . كما انه يعيّن طرق التطبيق ويلح على الدور الضرورى الذى يلعبه الأمين العام للأمم المتحدة .

ونحن نؤيد هذا المشروع ، لأنه يلفت النظر الى المبادئ الأساسية التي تتحكم في السلوك في العلاقات الدولية ، والى الوسائل التي تؤدى الى حل الأزمة . كما أننا نؤيد هذا المشروع أيضا ، لأن له الأولوية على المشروعات الأخرى ، ولأنه يتضمن اجابات على أهم الأسئلة ، ولأنه قدّم

Digitized by UNOG Library

من طرف البلدان التي طلبت تسجيل هذه المسألة على جدول أعمال الجمعية العامة . ان وفد بلادى لا يمكنه أن يصادق على مشروع القرار A/34/L.7/Rev.1 لأنه يغيّر طبيعة المشكلة ويهدف الى تبرير الوضع الذى نشأ عن التدخل الأجنبي .

ان خطورة الوضع وتعقيد الأزمة ، يأتيان في الوقت الذى حدث فيه تطور خطير في كمبوتشيا ، حيث تواصل المعركة اشتعالا ، وهناك الاستخدام الضخم للقوات مما يزيد من آلام الشعب بصورة لا مثيل لها في تاريخ هذا الشعب الذى يعاني من الآلام . وكل ذلك يملي علينا أن نحاول على الفور ايجاد الحلول التي من شأنها أن تزيل مخلفات التدخل وتحافظ على السلم والاستقرار في المنطقة.

ولذلك فان وفد بلادى على يقين من أنه في الوقت الحاضر ، يتعين على الجمعية العامة أن تؤكد المبادئ الدائمة التي يرتكز عليها الحل . ويظهر لنا في هذا النطاق أن عمل الجمعية العامة يتجسّد في خمس مراحل وهي : أولا ، ضرورة سحب القوات الأجنبية ووضع حد لغزواتها ، لكي يتمكن الشعب الكمبوتشي من تقرير نظام حياته . ثانيا ، خلق الظروف المؤدية الى تحقيق حل سياسي للمشكلة بطرق سلمية من خلال المفاوضات ، لأننا نعتقد جديا بأن الحل السياسي العادل والدائم للمشكلة الكمبوتشية ، ولأزمة جنوب شرقي آسيا عامة ، لا يمكن أن يتحقق الا بهذه الطريقة . وفي هذه المرحلة ، أود أن أؤكد أن يوغوسلافيا قد عملت منذ البداية من أجل التوصل الى حل سلمي لهذه المشكلة . ولكي يتوصل الى تحقيق هذا الهدف منذ البداية ، فقد قام رئيس الجمهورية الاتحادية الاشتراكية اليوغوسلافية جوزيف بروز تيتو بتوجيه رسالة عن طريق مبعوثه الخاص وزير الخارجية الاتحادى السابق السيد مولوس منيك الى كل من رئيسي دولتي جمهورية فييت نام الاشتراكية وجمهورية كمبوتشيا الديمقراطية ، يطلب فيها منهما أن يضعا حدا للعمليات العسكرية ، وان يدخلا في مفاوضات لحل الأزمة . وبنفس الروح ، فقد وجهت حكومة يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية مذكرة الى مساعد وزير خارجية فييت نام في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ . ولقد اتخذت يوغوسلافيا هذا الموقف في جميع المناسبات ، وسعت دائما الى اقناع الطرفين بأن حل المشكلة اذا ما بحث عنه من خلال استعمال القوة فانه سوف يواجه صعوبات ، وفي نفس الوقت فانه ينتهك الميثاق ،كما يؤدى الى الدخول في دائرة مفرغة تسفر عن زيادة التدخل من القوى الأجنبية مما يؤثر تأثيرا سلبيا على حل النزاع وعلى استقلال الأطراف المعنية .

Digitized by UNOG Library

ثالثا ، أن تطلب من جميع الدول أن تمتنع عن التدخل في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا الديمقراطية وأن تحثها على أن تفعل ذلك تحت أى ظرف من الظروف. رابعا ، أن تؤكد الحق غير القابل للتصرف فيه لشعب كمبوتشيا في أن يختار مصيره وأن يختار نظامه الاجتماعي السياسي دون تدخل خارجي . خامسا ، أن تدعو الى تقديم المساعدة الانسانية العاجلة لكل شعب كمبوتشيا وللاجئين وللأشخاص المشردين والتأكد من ان المساعدة تصل الى أولئك الذين هم في أمسّ الحاجة اليها .

ان التداخل والتدخل في الشؤون الداخلية واستخدام القوة في العلاقات الدولية تحت أية ذريعة وفي أى مكان من العالم ، جميع هذه الأمور غير مقبولة لدى بلدى . وبنفس الطريقة فاننا نعتقد بحزم ان التدخل والعدوان يجب ألا يكافآ أو أن يقبلا ، حتى ولو كحالة مؤقتة . ان التسامح ازاء مثل هذا الموقف بحجة الواقعية الدائمة أو الرقابة المفروضة من قبل قوة أجنبية ، حتى ولو كانت هذه الرقابة فعالة ، لا توفّر مخرجا من هذه الأزمة . بل انها تتواطأ مع هؤلاء الذين تدخلوا واحتلوا أراضي عضو من أعضاء الأمم المتحدة ، الأمر الذى ينجم عنه الخطر ان عاجلا أو آجلا .

اننا قد أكدنا دائما في اجتماعات الأمم المتحدة وعدم الانحياز عدم قبول التدخلات العسكرية الخطيرة والتدخل الأجنبي وفرض الحلول من قبل دول أخرى عن طريق الأمر الواقع. وقد دافعنا دائما عن الحل السلمي لجميع النزاعات على أساس مبادئ عدم الانحياز والأمم المتحدة . وسنبقى على هذا ونحن على استعداد لتأييد جميع الجهود التي تؤدى الى تقديم مساعدة انسانية للشعب الكمبوتشي عامة ، واللاجئين بصفة خاصة .

ونود في هذا الصدد أن نلح بصفة خاصة على الجانب الانساني الذى تكتسيه المشكلة وعلى أن الآلام التي يتكبدها الشعب الكمبوتشي تزداد قساوة الى درجة من شأنها أن تؤدى الى التصفية الجسدية لهذا الشعب ، وهو الأمر الذى ليست له سابقة في تاريخ العلاقات الدولية . وفي هذا الصدد فاننا نؤيد الجهود المبذولة في اطار الأمم المتحدة ، وعلى نطاق أوسع والتي تؤدى الى تقديم المساعدة الانسانية الى الشعب الكمبوتشي ، والى اللاجئين بصفة خاصة . ونود بهذه المناسبة أن نهنئ صاحب السعادة السيد كورت فالدهايم ، الأمين العام للأمم المتحدة على محاولاته التي لا تكل من أجل حل المشكلات الانسانية الناجمة عن الأزمة في جنوب شرقي آسيا .

Digitized by UNOG Library

اننا نود أن نشير الى الالتزام الأخلاقي الملزم لنا جميعا بتخفيف آلام الرجال والنساء والأطفال الأبرياء. ونكرر بأنه من المهم أن تصل المساعدة الى الذين يحتاجون اليها أكثر والذين وجهت اليهم في كمبوتشيا وفي البلدان المضيفة للاجئين. ويجب ان توجه الأمم المتحدة والمنظمات الدولية هذه المساعدة في هذا السبيل. وبالتالي ، فانه من الواضح ان معاناة الشعب الكمبوتشي لا تنتهي الاّ عن طريق حل سياسي يمكّن الشعب الكمبوتشي من اختيار مستقبله ، لأن مثل هذا الحل الشامل والعادل لكامل جنوب شرقي آسيا يمكن من منع فرض المصالح الخارجية على شعوب هذه المنطقة. كما اننا نستطيع بفضل هذا الحل ان نتغلب على المشاكل ذات الطابع الانساني والاجتماعي والسياسي.

وفي الختام ، فاني أود أن ألح على ان الأمم المتحدة تلعب دورا لا يمكن تعويضه في الأوضاع السائدة وفي البحث عن تطبيق حل سياسي ومنح اعانة انسانية . ان الأوضاع في كمبوتشيا عبارة عن تجربة بالنسبة للمنظمة الدولية التي يتعين عليها أن تبرهن على مدى قدرتها في ايجاد الحلول العادلة والدائمة لمشاكل عصرنا ، وعلى رأسها المشاكل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين والقضاء على الأزمات .

ان مثل هذا الوضع يمكننا من الادلاء بحجة أننا نستطيع أن نساهم في حل هذا الوضع عن طريق تدابير تنبع من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة . واذا فشلنا ، فان السلم والأمن في المنطقة وفي العالم بأسره سوف يكونان معرّضين لأخطار لا يمكن التنبؤ بها . ومما لا شك فيه ان هذه الأزمة تتعلق بالمبادئ الأساسية في العلاقات الدولية بما لها من آثار هامة جدا على الوضع الدولي . ان مسؤولية المجتمع الدولي تقتضي اتخاذ تدابير سريعة على مستوى هذه المسؤولية . ان شهرتنا سوف تنهار كثيرا اذا لم نستطع اغاثة دولة عضو في الأمم المتحدة كي تمارس حقها في الاستقلال واذا لم نستطع أن ننقذ شعبها من الزوال.

السيد داشتسيرين (منغوليا) (الكلمة بالانكليزية) : ان البند الذى يناقش حاليا في هذه الجمعية يتعلق ، ببساطة ، بالمشاكل الداخلية لدولة ذات سيادة ، وهي عضو كامل العضوية في منظمتنا . وفي البداية ، يود وفدى أن يكرر موقفه المبدئي ، وهو أن مناقشة الوضع في كمبوتشيا بدون موافقة حكومتها الشرعية يمثل انتهاكا خطيرا لمبادئ المساواة في السيادة وعدم التدخل

Digitized by UNOG Library

في الشؤون الداخلية للدول ، وهي المبادئ الأساسية في القانون الدولي المعاصر ، بما في ذلك مبادئ منظمتنا كما جاءت في الفقرتين ١ و ٧ من المادة ٢ من الميثاق . وهذه هي الطريقة الوحيدة التي تمكّن الرأى العالمي من دراسة الوضع في كمبوتشيا .

وبالاضافة الى ذلك ، فان المجلس الثورى الشعبي لكمبوتشيا ، وهو الممثل الشرعي الوحيد لشعب كمبوتشيا ، قد استرعى انتباه المنظمة مرارا وتكرارا في بياناته المختلفة الى عدم جواز مناقشة وضعه الداخلي .

ومنغوليا ــ مثل كثير من البلدان الأخرى ــ ترى انه اذا ما كان يجب مناقشة المشكلة في الجمعية بناء على الحاح بعض الوفود ، فانه كان يتعين على الجمعية ان تكون لديها صورة موضوعية عن الوضع السائد في كمبوتشيا مباشرة من الممثل الشرعي والأصيل لشعب كمبوتشيا ، أى الممثلين الرسميين لجمهورية كمبوتشيا الشعبية . وكان يجب عليها ــ كما كان الحال منذ عدة شهور في مجلس الأمن ــ ألا تستمع الى التشهير الخبيث من قبل بعض الأشخاص الذين لا يمثلون ولم يكونوا يمثلون أبدا شعب كمبوتشيا . ولكن ، للأسف ، فان هذا لم يحدث.

ان الذين سعوا الى ادراج البند الحالي رقم ١٢٣ قدموا حججا في مذكرتهم التفسيرية بأن الوضع في الهند الصينية " يمثل تهديدا لسلام وأمن الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ولكل المنطقة ". (A/34/191)

وفي رأينا انه كان هناك ، في الواقع ، تهديد مباشر لسلام وأمن شعوب جنوب شرقي آسيا . وهذا التهديد جاء من كمبوتشيا عندما كان نظام بول بوت ــ انغ سارى العميل يقوم بالقاء شعب كمبوتشيا في هوّة سياسة الابادة الجماعية في داخل البلاد وقاد مطالبات اقليمية في البلدان المجاورة ، وخاصة فيما يتعلق بدلتا نهر الميكونغ كلها ، وقد بدأ بالقيام بأعمال ضد حكومات تلك البلدان ، وأثار نزاعات على الحدود ومشاكل وأحداثا وقام بأعمال عدوانية . ولكن ، كما نذكر فان أحدا لم يطلب مناقشة الوضع القائم في ذلك الحين .

Digitized by UNOG Library

وكما يبين ويعلّم التاريخ ، فانه لا يمكن لأمة أن تخضع بالقوة الوحشية للارهاب والذبح . وفي حالة كمبوتشيا ، فقد خضع شعبها لابادة تدريجية . وان السنوات الأربع لحكم الابادة الجماعية التي مارسها بول بوت وانغ ساري قد أدى الى موت ثلاثة ملايين شخص بينما كان الأربعة ملايين الباقية سيلحق بهم نفس المصير . وفي هذه الظروف ، فانه كان من المنطقي والطبيعي أن شعب كمبوتشيا سيقوم بكفاح مسلح ضد النظام المكروه لبول بوت وانغ ساري وعصابتهما ، ولقد توّج هذا الكفاح بالانتصار الكامل للشعب ، والاطاحة بالنظام البغيض ، واقامة حكومة ثورية حقيقية جديدة .

وقد وضع مجلس الثورة الشعبي كهدف أساسي له اعادة الحقوق الانسانية الأساسية ، وحرية شعب كمبوتشيا ، وتنمية علاقات حسن الجوار والتعاون مع جيرانها وكافة الدول الأخرى . وعلى ذلك ، فاننا نعتقد بعدل أن انتصار شعب كمبوتشيا كان حدثا هاما في تاريخ الشعب الكمبوتشي . ونحن نعتقد أن الجمهورية الشعبية الجديدة لكمبوتشيا عامل هام في تطبيع الوضع في جنوب شرقي آسيا ودعم السلم والأمن في ذلك الجزء من العالم .

واذا ما كان هناك أى تهديد للسلم والأمن في المنطقة ، فان هذا ينبع من بلد دفع بالنظام الكريه لبول بوت وانغ ساري لأن يرتكب جريمة الابادة الجماعية ، ويثير حوادث الحدود مع جيرانه ويمثل تهديدا مباشرا للسلم والأمن الدوليين . والأسوأ من ذلك هو حقيقة أن الخطر الحقيقي يأتي من عضو دائم في مجلس الأمن ، عضو مطلوب منه في اطار ميثاق الأمم المتحدة ، أن يتحمل " المسؤولية الأولى في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين " ، ولكنه ، من المضحك ، لا يكتفي باثارة حرب عالمية وأن يطالب جيرانه بمطالب اقليمية ، بل قد احتل بالفعل جزرا وأجزاء من أراضي جيرانه ، ويستخدم الذين ينتمون الى شعبها في بلدان أخرى لتقويض الاستقرار في هذه البلدان ، وقام ، كما قيل بحق ، بأخذ القانون في يده وقام طوعيا بدور المدعي والقاضي والمحلفين والجلاد والوصي على جيرانه الصغار .

ان منغوليا ، التي لها حدود مشتركة مع الصين وقد جربت بنفسها الطموح في الهيمنة والتعصب لقادة الصين الذين يتصرفون كدولة عظمى ، تدرك تماما هذا الخطر . وان الأسباب الجذرية للمأساة الأخيرة لشعب كمبوتشيا يمكن أن نجدها ، ليس في كمبوتشيا ذاتها ، بل في طموح القوة العظمى لواحدة من جاراتها الكبار ، الذى أعلن رئيسها منذ بضع سنوات ما يلي :

Digitized by UNOG Library

" يتعين علينا أن نغزو العالم . ان هدفنا هو الكرة الأرضية ، بأكملها حيث سننشئ قوة عظمى " .

وقد يكون من الملائم أيضا أن نذكر كلمات ماو في عام ١٩٦٥ :

" يجب أن نسيطر على جنوب شرقي آسيا دون ابطاء ، بما في ذلك فييت نام وتايلند وبورما وماليزيا وسنغافورة . . . ان جنوب شرقي آسيا منطقة غنية للغاية ، فهي حافلة بالمعادن وستساوى الثمن الذى ننفقه في السيطرة عليها . وفي المستقبل ستكون مفيدة للغاية من أجل تنمية الصناعة الصينية . وبهذه الطريقة سنسترد كافة النفقات . وبعد السيطرة على جنوب شرقي آسيا ، فان الرياح الشرقية ستسود على الرياح الغربية " .

وعلى ذلك ، فان الموقف في كمبوتشيا وحولها يجب أن ينظر اليه في اطار الموقف العام السائد في جنوب شرقي آسيا . *

أشار عدد من الوفود في بياناتهم الى وجود قوات فييتنامية في كمبوتشيا . وفي هذا الصدد ، يود وفد بلادى أن يسجل أن وجود القوات الفييتنامية في كمبوتشيا هو وجود شرعي وقانوني ، فهو شرعي في ضوء السياسة الحالية للصين التي " قادت " " ونصحت " " وساعدت " النظام الكريه لبول بوت وانغ سارى في ابادتهم الثلث شعب فييت نام . كما أعطت لنفسها الحق في " تلقين دروس " لجيرانها ، والتي تقوم ، مع بعض القوى الأجنبية الأخرى ، في دعم بقايا نظام الابادة الجماعية السابق . ثم هو قانوني تماما لأن الشعب الكمبوتشي ، مثل الشعوب الأخرى ، له الحق في ضوء القانون الدولي المعاصر وميثاق الأمم المتحدة أن يبحث عن الدعم والمعونة والمساعدة في ممارسة حقه في تقرير المصير والدفاع الجماعي عن الذات . وان فترة ما بعد الحرب بأكملها عموما والأحداث الأخيرة في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية خاصة دليل على ذلك .

كما نعرف جميعا ، فان مؤتمر اعلان التبرعات لعملية الاغاثة الانسانية الطارئة لشعب كمبوتشيا قد اجتمع في الأسبوع الماضي بناء على مبادرة من الأمين العام . وفي هذا الصدد ، فانني أود

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ماتان (بابوا غينيا الجديدة) .

Digitized by UNOG Library

أن أقول أن حكومة وشعب منغوليا ، مثل البلدان الاشتراكية الأخرى ، يقدمان المعونة والمساعدة لشعب كمبوتشيا على أساس ثنائي .

وهنا أود أن أقول أن المعونة الانسانية لشعب كمبوتشيا لا يجب أن تستخدم للتدخل في الشؤون الداخلية لجمهورية كمبوتشيا الشعبية . وان كافة المعونات التي تقدم لشعب كمبوتشيا يجب ألا تكون بها " شروط " سياسية ويجب أن تسلم من خلال مجلس الثورة الشعبي لكمبوتشيا ، وهو الممثل الحقيقي القانوني لشعب كمبوتشيا .

وختاما ، يود وفد بلادى أن يشير الى مشروعي القرارين A/34/L.7/Rev.1 و A/34/L.13/Rev.2 .

قام وفد بلادى بالدراسة عن كثب لمشروع القرار A/34/L.13/Rev.2 وفي رأيه ، أولا ، ان اعتماده سوف لا يؤدى الى حل عادل للقضايا الانسانية في كمبوتشيا ؛ ثانيا ، انه لا يعكس الموقف الحقيقي في هذا البلد ؛ وثالثا ، انه سوف يمثل انتهاكا جسيما للفقرة السابعة من المادة الثانية من الميثاق ، اذ أنه سيكون بمثابة تدخل في الشؤون الداخلية لهذا البلد .

وعلى ذلك ، فان وفد بلادى سوف يصوت ضد هذا المشروع . ومن جهة أخرى ، فان اقرار مشروع القرار A/34/L.7/Rev.1 الذى اشترك وفد بلادى في تبنيه ، سوف يساهم ، في رأينا ، في تخفيف الورطة التي عانى منها كثيرا الشعب الكمبوتشي ، واقامة منطقة سلم وحرية وحياد واستقرار في هذا الاقليم .

وفيما يتعلق بالمحاولات لقلب أولوية مشروعي القرارين ، فان وفد بلادى يؤيد بالكامل الاقتراح الهام من قبل مندوب لاو ومؤداه اعطاء أولوية لمشروع القرار A/34/L.7/Rev.1 ، للأسباب التالية : أولا ، أن هذا يتفق تماما مع المادة ٩١ من النظام الداخلي ؛ ثانيا ، اننا لا نجد أى سبب مقنع بوجوب اعطاء أولوية لمشروع القرار A/34/L.13/Rev.2 .

Digitized by UNOG Library

السيد ساهاك (افغانستان) (الكلمة بالروسية) : هذا هو اليوم الثالث الذى تبحث فيه الجمعية العامة المسألة المسماة الحالة في كمبوتشيا .

ان شعب كمبوتشيا بعد ماساة خطيرة ، قد بدأ في انهاض بلاده واقامة وضع سوى في جميع ميادين الحياة . وبالطبع فان الصعوبات والمشاكل كانت عديدة ولكن أمكن التغلب عليها بالجهود العنيدة لشعب كمبوتشيا . فمن الواضح انه بالنسبة لهم ان المسألة التي نبحثها في الوقت الحاضر لا وجود لها . المسالة موجودة فقط في الامم المتحدة وهي مشكلة مصطنعة . وفي هذا الوقت الذى ارغمنا فيه على تناول هذه المسالة ، فان الكمبوتشيين يضمدون ببطولة جراح بلدهم الشهيد . انهم واثقون تماما اننا لن نسمح لأى أخطاء أخرى ان تقع ولن نعتمد أى قرارات غير عادلة كتلك التي اعتمدتها منظمتنا مؤخرا .

ان مناقشة المسألة الحالية قد ذهبت الى ماوراء القواعد والمعايير القانونية ، ومن ثم ينبغي اتخاذ أقصى الحذر في تناول هذه المشكلة . ان اعتماد القرار المعروف لكل واحد هنا كان من شأنه ازعاج الرأى العام العالمي وبلبلته .

لقد عاش شعب كمبوتشيا مأساة مروعة ، وخلال فترة الادارة الدامية التي قادها بول بوت ، وانعزلت فيها كمبوتشيا عن العالم فقد شعب كمبوتشيا ٣ ملايين من أبنائه وبناته . كاد هذا الموقف ان يستمر الى اليوم لولا ان الكبرياء الوطني قد أطاح بالعصابة المجرمة ، التي لا مثيل لجرائمها في تاريخ الانسانية . وعندما نطلع على الأنباء التي تنقل الينا جرائم الابادة التي اقترفتها عصابة بول بوت فاننا لا نملك الا ان نشبههم بجلادى هتلر . ولكن عصابة بول بوت قد فاقت كل هؤلاء ، ولا نجد لها مثيلا الا في وحشية القتلة المحترفين . والآن نجد هؤلاء المجرمين يجلسون معنا في هذه المنظمة ، الأمر الذى يدعونا الى التأمل والتفكير هل الذى له الحق في الجلوس معنا هو شعب كمبوتشيا أم الذين كانوا جلادين له .

ان شعب كمبوتشيا الشجاع المنتصر في نضاله الوطني ضد عدوان الولايات المتحدة الامبريالية لم يستطع ان يتمتع بثمار النصر . ان العصابة الاجرامية لبول بوت جاءت الى السلطة وقامت بسياسة قاسية مجرمة ضد شعب كمبوتشيا . ان الأسس الاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمع الكمبوتشي قد

Digitized by UNOG Library

هدمت . وكان من يمثلون الفكر في البلاد هم أول ضحايا ذلك النظام ، وأبيدوا أول الأمر ، كما استدعى العديد من الكمبوتشيين الذين كانوا يواصلون دراساتهم في الخارج وعوملوا معاملة قاسية . ان نواة المجتمع وهي الأسرة قد خربت بصورة وحشية وتمت زيجات بالارغام ، وفصل بين الأطفال وبين والديهم . وجعلوا من السكان عبيدا أذلاء دون أية ارادة ، وأقل محاولة للعصيان تتبعها عقوبات فورية قاسية . وهناك قبور جماعية اكتظت ببقايا الأشلاء البشرية وهي دليل واضح على الابادة الجماعية للكمبوتشيين .

أثناء حكم العصابة الاجرامية قتل رجال الدين وهدمت البيوت والمعابد ووسائل العبادة ، وحطمت تماثيل بوذا ، وكان بين كل ذلك أشياء ذات قيمة علمية كبيرة ، وانصب الافتيال الجماعي على الأجانب الذين كانوا يعيشون في البلاد ومنهم الصينيون والفييتناميون .

وحولت السنوات الأولى المظلمة من حكم بول بوت - اينغ سارى المدن الكمبوتشية الى مدن أشباح ، وأصبحت عاصمة البلاد بنوم بنه والمدن الكبرى الأخرى اماكن ميتة لا حياة فيها .

ان عصابة بول بوت - اينغ سارى ارادت ان تأتي الى كمبوتشيا باشتراكية على مثال بكين . وأشعلت الحرب الدامية بين الشعبين الشقيقين ، شعب كمبوتشيا وشعب فييت نام من أجل بث الفرقة والضعف بين البلدان الشقيقة . وقيل عن أصدقاء شعب كمبوتشيا الحقيقيين انهم اعداؤه . ولن يبلبل أحد ذلك التيار من الدعاية الظالمة الذى انهال على فييت نام بواسطة من عينوا أنفسهم ممثلين لما يسمى كمبوتشيا الديمقراطية . ان دور فييت نام في الحلبة الدولية معروف تماما . ولقد اكتسب الفييتناميون احتراما عظيما وعطفا في العالم كله لنضالهم البطولي خلال ٣٠ سنة من أجل الحرية والاستقلال . ان سياستهم الخارجية سياسة سلمية تهدف الى الحفاظ على السلم في جنوب شرق آسيا وفي العالم أجمع . ولذلك فان الافتراء وأكاذيب ممثلي كمبوتشيا الديمقراطية لن تستطيع أن تضلل أحدا .

وان الدور الحاقد الذى تقوم به بكين في هذه العملية واضح تماما ان قادة الصين اذ يقيمون ضجة حول ما يسمونه الهيمنة ، يحاولون اخفاء أعمالهم الرامية الى الهيمنة والسيطرة .

ان السنوات العديدة من الكفاح المشترك تربط بين شعوب فييت نام ، ولاوس ، وكمبوتشيا . ان تطورهم التاريخي المشترك ، وكفاحهم ضد عدوهم المشترك قد أنشأ روابط من الصداقة والتضامن لا تنفصم عراها بين شعوب هذه البلدان الثلاثة في الهند الصينية . ولهذا فانه ليس من المستغرب

Digitized by UNOG Library

ان يهب الشعب الفييتنامي الشقيق ليمنح المساعدة والتأييد اللذين طلبهما شعب كمبوتشيا ، وليست هذه هي المرة الأولى التي يهب فيها شعب فييت نام الشقيق لتقديم المساعدة التي لا تتعارض وميثاق الامم المتحدة . ان شعب فييت نام قد قدم معونة لشعب كمبوتشيا في كفاحه ضد سيطرة المستعمرين الفرنسيين ، وبعد ذلك خلال العدوان الامريكي الامبريالي عليه . وسيكون أكثر مدعاة للغرابة اذا لم تهب فييت نام لمساعدة الشعب الكمبوتشي الذى كان على حافة الابادة الكاملة نتيجة لسياسة الابادة الجماعية القاسية من قبل نظام بول بوت - اينغ سارى الاجرامي ، اذ انها تكون بذلك قد اغفلت روابط التضامن والأخوة بين الشعبين . ويجب مواصلة تقديم المساعدة الى شعب كمبوتشيا البطل حتى يقرر بنفسه انه من الممكن ومن الضرورى ان يتنازل عن مثل هذه المساعدة . وكل قرار يتخذ بدون موافقة شعب كمبوتشيا سيكون تدخلا في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا .

Digitized by UNOG Library

ونتساءل أين كانت هذه المنظمات وهؤلاء الأشخاص الذين نسمعهم اليوم يتحدثون بمثل هذا الحماس بشأن كمبوتشيا ؟ أين كانوا يوم كان شعب كمبوتشيا على شفا هوّة من الدمار الكامل ؟ لماذا صمتوا بتواضع وقتئذ وما الذى ينطقهم اليوم بعد أن تخلص شعب كمبوتشيا من المجرمين ؟

هل يحدوهم النبل والاستنكار وقد نصب في كمبوتشيا نظام ثورى طبقا لتطلعات شعب خمير؟ ان الحكومة الجديدة تبذل جهودا جبارة للخروج بالبلاد من وضعها الصعب . ان الوضع في كمبوتشيا مسألة لا وجود لها الّا في الخيال ، وما يجرى الآن يعتبر تدخلا في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا ، وليس هناك ما يسمى بقضية كمبوتشيا . هناك حكومة حقيقية تمارس سلطتها الكاملة في البلاد ، وهي قلقة حقيقة وحريصة على رفاهية شعبها وتبذل جهودا جبارة لانقاذ البلاد من الكارثة التي حاقت بها .

تلك ليست الّا ذريعة لارغام الأمم المتحدة على الاهتمام بقضية لا وجود لها . وبينما لا يوجد هنا أى مندوب عن الحكومة الشرعية المتمثلة في المجلس الثورى الشعبي لجمهورية كمبوتشيا الشعبية ، اذن فان هذه المناقشة هي تدخل سافر في شؤون دولة ذات سيادة .

ان حل أية مشكلة ، سواء كان الأمر يتعلق بكمبوتشيا أو بدول أخرى من جنوب شرقي آسيا ، لا بد أن يتم دون تدخل أجنبي على اساس احترام مبادئ سيادة واستقلال وسلامة أراضي كل دولة ، وعدم الاعتداء عليها ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لها ، وأيضا على أساس المساواة والمصالح المتبادلة .

ان الحكومة الثورية الجديدة في كمبوتشيا ، قد جابهت مشاكل كبيرة ورثتها عن النظام السابق ، وقد اتخذ المجلس الثورى الشعبي لجمهورية كمبوتشيا الشعبية التدابير اللازمة وقدم معونة واسعافا للسكان ، وبالأحرى قدم كميات كبيرة من الأغذية والأدوية وغيرها من الاحتياجات العاجلة التي تم توزيعها ، وهذه المعونة تلقتها كمبوتشيا من بلدان شتى ومن منظمات دولية متعددة . ان شعب كمبوتشيا قبل ويقبل أيضا تلك المعونة ممتنا اذا ما أعطيت مثل هذه المعونة بصورة مخلصة ودون شروط سياسية .

ومع ذلك ، فان المجلس الثورى الشعبي لكمبوتشيا قد رفض باستنكار المعونة المقدمة الى ماسي بالطرفين في كمبوتشيا ، لأن تلك المعونة كانت تهدف الى تحقيق غرض واضح ألا وهو دعم

Digitized by UNOG Library

بقايا عصابة بول بوت . ان مثل هذه المعونة ، قد اعتبرتها حكومة كمبوتشيا تدخلا في الشؤون الداخلية لها .

ان الحملة التي قامت بها الصحافة الغربية فيما يتعلق " بالمجاعة العظمى " في كمبوتشيا كانت تهدف الى تحقيق غرض محدد ألا وهو اضفاء طابع الشرعية على المعونة التي تقدم لبقايا عصابة بول بوت مما يعتبر انتهاكا لسيادة واستقلال كمبوتشيا .

ولا بد من استنكار المحاولات التي تهدف الى الافادة من الوضع الصعب لشعب كمبوتشيا . ان المعونة التي تقدم الى سكان كمبوتشيا من أى بلد كان أو من أية منظمة كانت ، ينبغى أن تقدم دون أى شرط سياسي وأن يتم ايصالها عن طريق الممثل الشرعي لشعب كمبوتشيا ، وهو المجلس الثورى الشعبي لكمبوتشيا .

ان شعب افغانستان يحيي بحرارة الانتصار البطولي الذى أحرزه شعب كمبوتشيا . وان شعب وحكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية يؤيدان وسيواصلان تأييد التطلعات العادلة لشعب خمير . ان جمهورية افغانستان الديمقراطية شأنها شأن غيرها من الدول المحبّة لسلام البشرية ، حريصة على اقامة السلام النهائي والاستقرار في جنوب شرقي آسيا . ان شعوب تلك المنطقة كنتيجة لكفاح بطولي خاضته خلال ثلاثين عاما من أجل حريتها واستقلالها ، قد تحملت كثيرا من المصاعب وأنواعا من الحرمان ، وخلال ذلك الكفاح فقد لحقت بها خسائر بشرية كبيرة نتيجة للأعمال العسكرية ، كما خربت اقتصادياتها .

ولتضميد الجراح ولتنمية اقتصاديات شعوب بلدان تلك المنطقة ، فانها في حاجة الى جوّ يؤيد ويشجع جهودها في النهضة والتنمية وتطور بلدانها . ان وفد بلادى يعتبر ان مثل هذه الظروف المشجعة يمكن خلقها لايجاد سلم دائم في المنطقة اذا كانت جهود جميع بلدان المنطقة متحالفة .

ولكن في الوقت الحاضر هناك قوة توسعية تمثل تهديدا خطيرا للسلام في هذه المنطقة . وفي مواجهة مثل هذا التهديد ، فان وحدة وتضامن جميع بلدان جنوب شرقي آسيا يمكن الاعتماد عليهما كعامل للاستقرار والسلام النهائي في هذه المنطقة .

Digitized by UNOG Library

ان أعظم مهمة بالنسبة الى القوى المحبّة للسلام والمنظمات الدولية بما في ذلك الأمم المتحدة ، هي أن تسهم في تعزيز ودعم الثقة المتبادلة ، والتضامن ، والحفاظ على السلم في المنطقة .

السيد نايق (باكستان) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد باكستان يقدّر المبادرة التي اتخذتها بلدان رابطة دول جنوب شرقي آسيا بادراج بند على جدول أعمال هذه الدورة للجمعية العامة عنوانه " الحالة في كمبوتشيا " . ان أبعاد المعاناة التي عاناها شعب كمبوتشيا ليس لها مثيل في التاريخ الحديث ، فهي تثير قلقا خاصا في بلادنا ، ليس فقط بالنسبة الى القضايا المعنوية التي تثيرها ولكن أيضا بالنسبة الى أنها تشكل تهديدا خطيرا مستمرا لسلام العالم والسلوك المنظم للعلاقات الدولية التي تقوم على اساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

ان ملايين الأشخاص الأبرياء قد ماتوا في كمبوتشيا ، والآن فان بقاء الأمة الكمبوتشية مهدد بالفناء . ان المجتمع الدولي يجب أن يستجيب فورا وبصورة فعالة الى هذا الوضع المأساوى . اننا نشعر بأن هذه مسؤوليتنا لكي نتخذ خطوات سريعة انسانية تنقذ الجماهير اليائسة في كمبوتشيا ، ويجب أن تتخذ هذه الخطوات على أساس حقائق الموقف ومصالح الشعب في كمبوتشيا ، من أجل استعادة السلام والهدوء في ذلك البلد الخراب .

Digitized by UNOG Library

ان مشكلة كمبوتشيا ذات جانبين أساسيين : الجانب السياسي ، والجانب الانساني . فبالنسبة الى الجانب السياسي ، فانه كان نتيجة للتدخل العسكرى الأجنبي في شؤون هذا البلد وفي كانون الثاني /يناير الماضي ، فان دول عدم الانحياز الأعضاء في مجلس الأمن ودول اتحاد جنوب شرقي آسيا قد قدمت مشروعي قرارين الى مجلس الأمن بشأن الوضع في جنوب شرقي آسيا (S/13162 ، S/13027) . ويطلب هذان المشروعان ايقاف المعارك في هذا النطاق ، وأن تعود القوات المحتلة الى بلادها ، ولذلك فان حكومتي قد أعلنت في بيانها في ١٦ كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ ، أنها تؤيد النداء الخاص بسحب القوات من كمبوتشيا بصفة عاجلة .

ان حكومة باكستان قد اعلنت موقفها بعد التفكير العميق في كانون الثاني /يناير ومرة أخرى في ٢٥ من شباط/فبراير من هذا العام في مجلس الأمن وذكرت ان التدخل الأجنبي الذى يهدف الى اسقاط الحكومة القائمة لا يتفق مع مبادىء ميثاق الامم المتحدة أو قواعد القانون الدولي . ان من بين هذه المبادىء احترام سلامة الحدود والاستقلال والسيادة الاقليمية لجميع الدول ، وعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية .

ان باكستان تدين كلا من العمليات الفظيعة التي قامت بها ادارة بول بوت ، والامتهانات الوحشية التي ارتكبت ضد شعب كمبوتشيا . ولقد سبق لنا ان أعلنا ادانتنا لهذه السياسة بقوة ، لأنه لا يمكن ان تكون هناك أية اعتبارات تبرر التدخل الاجنبي والاعتداء على حقوق الانسان سواء كانت اعتبارات سياسية أو أدبية . ان قبولنا لمثل هذه الأمور سوف يهدد السلم والأمن الدوليين . وفي رأينا ان السلم والهدوء لن يعودا الى كمبوتشيا الا اذا انسحبت القوات الأجنبية من هذا البلد ، لكي يستطيع الشعب ان يمارس حقوقه في تقرير المصير دون تدخل أجنبي .

وبالنسبة الى الجانب الانساني في مشكلة كمبوتشيا ، فان الأمر على جانب كبير من الخطورة . وكما سبق أن أوضحت فان الملايين من المواطنين قد قتلوا ، ومازال شبح الموت والمرض والجوع يخيم فوق رؤوس الباقين من السكان . ان الآلاف من الرجال والنساء والأطفال قد غادروا البلاد للبحث عن القوت والأمن في كل مكان .

ان مبادرة الامين العام لعقد مؤتمرين دوليين في جنيف ونيويورك لمساعدة شعب كمبوتشيا قد أثارت قلق المجتمع الدولي بالنسبة الى هذه الأحداث الأليمة . ان نتائج المساعدات التي أسفر

Digitized by UNOG Library

عنها المؤتمر الذى عقد في نيويورك في ٥ من تشرين الثاني /نوفمبر تعتبر مشجعة . ان حكومة باكستان وهي تواجه بعض الصعوبات ، قد قامت بارسال ٢٠٠٠ طن من الأرز للتخفيف من المجاعة التي يعاني منها شعب كمبوتشيا . ونأمل في ان تصل المساعدات المادية من المجتمع الدولي الى شعب كمبوتشيا . ان المطلوب من جميع الأطراف أن تسهم بمجهودها وتعاونها لانقاذ شعب كمبوتشيا من هذه المأساة المؤلمة .

ان أمام الجمعية العامة ثلاثة مشاريع قرارات خاصة بهذا البند . ان باكستان مع بعض البلاد الأخرى من دول اتحاد جنوب شرقي آسيا ، قد أصبحت مشتركة في مشروع القرار A/34/L.13/ Rev.2 . ان مشروع هذا القرار في رأينا يهدف الى اصلاح الوضع في كمبوتشيا من جوانبه السياسية والانسانية ، ويطالب بوقف اطلاق النار ، وسحب القوات الأجنبية من كمبوتشيا ، كما يطلب من جميع الدول احترام استقلال وسيادة وسلامة حدود كمبوتشيا مما يمكن شعب هذا البلد من تقرير مصيره دون أى تدخل أجنبي . وفي نفس الوقت فان مشروع القرار A/34/L.13/Rev.2 يوضح قلقنا ازاء مشكلة توصيل المساعدات الى شعب كمبوتشيا .

ان وفدى يأمل في أن يحوز مشروع القرار A/34/L.13/Rev.2 موافقة أغلبية أعضاء الجمعية العامة . ان وفدى يؤيد أيضا الطلب الذى قدم من مندوب ماليزيا لكي نعطي الأولوية لهذا المشروع.

كما ان وفدى ، من ناحية أخرى ، يجد انه من الصعوبة الموافقة على مشروع القرار A/34/L.7/Rev.1 ، وذلك من أجل بعض الاعتبارات المفتقدة في هذا المشروع والتي سبق أن اوضحتها كما أوضحها بعض الممثلين . ان مشروع هذا القرار لا يعترف بضرورة تدخل المجتمع الدولي لاعانة شعب كمبوتشيا ، كما انه لا يعطي تصورا لتدابير احترام سلامة الحدود والاستقلال السياسي لكمبوتشيا ، والتي بغيرها سوف يظل السلم والأمن الدوليين مهددين في هذه المنطقة .

ولعله من تحصيل الحاصل ان اقول ان وفدى لا يمكنه أيضا ان يؤيد مشروع القرار A/34/L.38 . وكما ذكر بعض المتحدثين ، فان هذا المشروع بصيغته الحالية لم يواجه مشكلة كمبوتشيا كما انه لم يحدد العناصر التي يجب ان يتضمنها حل هذه المشكلة . والحقيقة ان مشروع القرار A/34/L.13/Rev.2 لا يجعل هناك فائدة من مشروع القرار A/34/L.38 .

Digitized by UNOG Library

السيد فورينوفتش (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) :
ان وفد بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية يعيد تأكيد موقفه وهو ان مقعد كمبوتشيا في الامم المتحدة وفي المنظمات الدولية الأخرى كان يجب ان يكون لجمهورية كمبوتشيا الشعبية ولممثلها الشرعي وهو مجلس الثورة الشعبي لكمبوتشيا . ان جميع المسائل التي تتعلق بكمبوتشيا لا يمكن ان تدرس في الامم المتحدة الا بناء على هذا التمثيل الشرعي . ونحن لا نعترف بوثائق اعتماد الأفراد الخاصين أو بالأحرى المجرمين الممثلين لكمبوتشيا الديمقراطية التي لا وجود لها . وفيما يتعلق بما جاء في الميثاق من عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة ، اذ يعتبر ذلك من سلطة هذه الدولة بالذات ، فانه ليس هناك ما يبرر مناقشة موضوع كمبوتشيا هنا . انه لا توجد حاليا مسألة تسمى مسألة كمبوتشيا اذ انها قد حلت نهائيا في كانون الثاني /يناير من هذا العام ، عندما قام شعب كمبوتشيا بالاطاحة بالعصابة الطاغية التي اغتصبت السلطة بمساعدة سلطة أجنبية ، ولكن البعض في الأمم المتحدة لا يود ان يعترف بهذه الحقيقة . وبدلا من ان يتم تسليم المجرمين الذين قاموا بابادة الجنس - طبقا للاتفاقية الخاصة بمنع جريمة ابادة الجنس والمعاقبة عليها - فان هناك محاولة للاحتفاظ بالجثة السياسية وبمقعدها في الأمم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

في ربيع ١٩٧٥ عندما وصل قادة النظام الذى ازاله الشعب الآن والذين حكم عليهم بالموت للجرائم التي ارتكبوها في حق الشعب الكمبوتشي الى بنوم بنه بطائرة خاصة من بكين ، فان أول ماقاموا به هو اخلاء المدن واجلاء الملايين من سكانها الحضريين الى المستعمرات الزراعية للعمل القسرى وتحولت المدن الى صحارى ، وتم كل هذا تحت شعار بول بوت بأن المدن تولد عدم المساواة ، لقد ذكر شيئا من هذا القبيل الجاوليتر النازى ولهلم كوبي الذى كان يحكم بييلوروسيا في الحرب العالمية الثانية وقد قال بقسوة سادية وسعادة عندما قام بهدم مدن بييلوروسيا " ان المدينة تفسد شعب بييلوروسيا " . ان مصير كوبي معروف تماما ،فبعد ان حاكمه المناضلون تم تنفيذ حكم الاعدام فيه وهو في سريره اثناء الاحتلال المؤقت لمدينة منسك .

لقد حولت عصابة بول بوت كمبوتشيا الى مذبحة وتم ترحيل مئات الآلاف بالقوة من الاجانب الذين عاشوا في البلاد سواء كانوا صينيين أو فييتناميين أو تايلانديين وغير ذلك ، لقد حرمت العصابة السكان من حقوقهم الأولية وفرقت الأسر وأغلقت الأسواق وحطمت المستشفيات والمدارس والمعابد والكنائس والقيم الدينية وحرمت الديانة البوذية التي كان يمارسها الجانب الأكبر من السكان والاسلام الذى كانت تدين به الأقلية العرقية في تشامبا . لقد حطمت طبقة المثقفين . وأصبحت البلاد معملا لاختبار الافكار الماوية فيما يتعلق بالقضاء على عدم المساواة الاجتماعية من خلال التصفية الجسدية للعناصر غير البروليتارية والبناء على أساس القضاء على أية حضارة جديدة للمستقبل ودون مدن أو مدارس أو مستشفيات أو ثقافة وطنية .

ان المجرمين نادرا ما يكونون صرحاء فيما يتعلق بخططهم المشؤومة ، لكن هناك لحظات يكونون فيها قد سكروا من السلطة والأمل في الافلات من العقاب ، ففي الربيع الماضي وبعد عامين من الأرهاب الجماعي قال بول بوت :

" كي نقيم مجتمعا جديدا فاننا نحتاج فقط الى مليون من شعب كمبوتشيا " .

هذا ، اذن ، هو المصير الذى أعده النظام البربرى لستة ملايين من الأفراد أسوة بمصير الثلاثة ملايين كمبوتشي الذين قتلوا بوحشية والذين أهلكهم الجوع والمرض طوال السنين عندما كانت للزمرة الدموية من الديكتاتوريين اليد الطولى على هذا البلد . حتى اولئك الممثلين الذين تحدثوا هنا الذين لا يمكن اتهامهم بالتعاطف مع السلطات الجديدة في كمبوتشيا ، أطلقوا على نظام بول بوت - انغ سارى " يد القتلة " وادانوا سياسته الخاصة بالابادة الجماعية .

Digitized by UNOG Library

وانه لمما تجدر الاشارة اليه أيضا أن عصبة المجرمين التي كانت تقاد من الخارج حولت كمبوتشيا الى رأس جسر عسكرى للعدوان على دول أخرى في الهند الصينية . ولمدة تزيد على ثلاث سنوات خلقت الكراهية بين الأمم ، واثارت نزاعات مسلحة واشعلت حروبا مع كل الدول المجاورة واصبحت تهديدا للسلم والاستقرار في جنوب شرق آسيا . لقد رفضت كل الاقتراحات الخاصة باجراء مفاوضات سلام باتباع سياسة يمكن الحكم عليها من البيان الآتي الذى اذاعه راديو بنوم بنه في ١٠ ايار/مايو ١٩٧٨ :

" ... قد يتعين علينا أن نضحي بمليونين فقط من الخمير وسوف ننجح في القضاء على أكثر من ٥٠ مليونا من الفييتناميين " .

ان الأعمال التي ارتكبها النظام المعادى للشعب وقعت بالكامل تحت تعريف العدوان كما جاء بوضوح في تقرير المؤسسة الدولية للقانونيين الديمقراطيين التي زارت كمبوتشيا وفييت نام والتي ضمت قانونيين بارزين من ايطاليا وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية وجمهورية بولندا الشعبية واليابان . ان ذلك التقرير الرشيد تم توزيعه في الوثيقة A/34/559 وقد تضمن تحليلا شاملا للموقف في تلك المنطقة من جنوب شرقي آسيا .

في المناقشة العامة التي جرت في الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة قال المتحدث الذى يشغل الآن مقعد كمبوتشيا بشكل غير قانوني - وهذا عار على المجتمع الدولي - بمنتهى الرضا في مناقشته لعلاقة شعب كمبوتشيا بنظامه ان ذلك النظام لو استغل وقهر هؤلاء الناس ، فانه لمما لا شك فيه أن الشعب سيفقد الثقة به وسوف ينهض ضده . وان تاريخ كمبوتشيا حافل بمثل هذه الأمثلة .

ربما أن في تاريخ كمبوتشيا مثال آخر يضاف اليه . ان النظام الدموى للابادة الجماعية قد اطاح به الشعب وقد بدأ ذلك بانتفاضات حدثت في مناطق متفرقة وفي بعض وحدات الجيش . ثم انتشر كفاح الجماهير ضد عصبة المجرمين بسرعة في كل انحاء البلاد ، وحدثت انتفاضة تلو انتفاضة خلال الفترة من ١٩٧٥ الى ١٩٧٨ . ثم تحول كفاح الشعب الكمبوتشي الى حركة شاملة كان نتيجتها انشاء جبهة الاتحاد الوطني لانقاذ كمبوتشيا .

Digitized by UNOG Library

ان العمل الذى قامت به جمهورية فييت نام الاشتراكية وفق المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة قد خلق أوضاعا ملائمة للمقاومة الكمبوتشية ، لقد اتحد الشعب والقوات المسلحة الثورية تحت قيادة جبهة الاتحاد الوطني لانقاذ كمبوتشيا وقام بعمليات عسكرية متصاعدة ونظم انتفاضات ونجح في الاطاحة بالعصبة الدموية .

في الوقت الراهن ، فان المجلس الثورى لكمبوتشيا يسيطر على كل اراضي البلاد تقريبا . ومن خلال الأجهزة الحكومية القائمة يقوم بادارة كل الشؤون الداخلية في كمبوتشيا ويبذل مجهودات عظيمة لتطوير أحوال المعيشة للشعب وللحفاظ على الانتاج . وان شعب كمبوتشيا يقوم بتصفية الزمرة المرعبة للنظام الهمجي تدريجيا ويطبع الوضع في البلاد . ان كل معسكرات العمل الاجبارى في البلاد قد صفيت ، ووضعت الخطط من أجل تنمية اقتصادية واجتماعية واعيدت الحياة الى المدن والأسواق وادبرت المدارس والمستشفيات واعيدت حرية العقيدة وحرية الزواج وحرية الديانة . وتدريجيا خطوة بخطوة تقام أوضاع جديدة للحياة . وان احتياجات السكان تتم تلبيتها أكثر فأكثر في انحاء البلاد . والأمة التي كانت في سبيل التصفية الكاملة نتيجة الابادة الجماعية تولد من جديد .

ان الروابط الدولية مع شعب كمبوتشيا تنمو وهناك اعتراف أكبر وتفهم للأسلوب الذى يتبعه المجلس الشعبي الثورى وللقرار الذى اتخذه الكمبوتشيون للمساهمة في تطوير علاقات الصداقة والتعاون في جنوب شرقي آسيا وفي العالم كله وللمساهمة في دعم السلام العالمي .

تحت قيادة المجلس الشعبي الثورى ، ان الشعب الكمبوتشي بأسره يبذل كل ما في وسعه ليبني كمبوتشيا الديمقراطية المستقلة في سلام حقيقي التي اختارت سياسة عدم الانحياز . ان الطبيعة البناءة للانتقال التي تأخذ مجراها في جمهورية كمبوتشيا الشعبية قد أكدها اولئك الزائرون الرسميون وممثلو المنظمات الدولية الذين زاروها ، ومنهم مواطنون من تلك الدول التي مازال ممثلوها يظهرون العداوة للشعب الكمبوتشي في كلماتهم في الأمم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

وفي ضوء الحقائق السابقة ، فانه من البشع ومن اللامعقول أن نستمع الى بيانات تتجاهل الحكومة الجديدة في جمهورية كمبوتشيا الشعبية وتنادى بالتدخل في الشؤون الداخلية لشعب كمبوتشيا ، كما أنها محاولات لتقويض انجازاتها الثورية . وبغض النظر عن معرفة ما اذا كان ذلك يرضي البعض أم لا ، فان التغييرات التي تمت في كمبوتشيا لا يمكن الرجوع فيها ولن نعود الى الأوضاع السابقة . ان أية محاولات للتدخل في الشؤون الداخلية لجمهورية كمبوتشيا الشعبية ، مكتوب عليها الفشل مهما كانت الحجج التي تساق تبريرا لها .

ان مهمة المجتمع الدولي بالنسبة لكمبوتشيا الجديدة ليست هي التدخل في شؤونها الداخلية أو عرقلة نهضتها ، بل مساعدتها على أن تتخلص من آثار الرعب والهدم . وهذه المساعدة لا يجب أن تستخدم كوسيلة للضغط حتى نفرض على شعب كمبوتشيا نظاما ترضى عنه بكين أو حلفاؤها الغربيون . ولكن المساعدة التي تقدم يجب أن تتفق مع المادة ١٧ من الميثاق الخاص بحقوق الدول الاقتصادية وواجباتها والتي تنص على ما يلي :

" احترام المساواة في السيادة بين الدول دون أى شرط يؤثر على تلك السيادة " .

(قرار ٣٢٨١ (د — ٢٩) ص — ٩)

وكما جاء في بيان وزير خارجية جمهورية كمبوتشيا الشعبية الرفيق هن سن في الملحق الوارد في الوثيقة A/34/652 .

" فان مجلس الثورة الشعبي في كمبوتشيا مستعد لقبول المعونة والمساعدة على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف ، دون أية شروط سياسية . ان مجلس الثورة الشعبي لا يطلب كشرط مسبق للاعتراف بجمهورية كمبوتشيا الشعبية ، تقديم المعونة الانسانية لصالح شعب كمبوتشيا " . (المرجع السابق ص — ٢)

ان المعونة الكبيرة التي قدمها الاتحاد السوفياتي وبعض البلدان الأخرى في المجتمع الاشتراكي لجمهورية كمبوتشيا الشعبية ، قد تم ايضاحها من وقت قريب في هذه الجمعية .

ان المناورات والمؤامرات بشأن مايسمى " بالحالة في كمبوتشيا " لا تسهم في اقرار سلام دائم في جنوب شرقي آسيا . وفيما يتعلق بوجود قوات جمهورية فييت نام الاشتراكية ، في جمهورية كمبوتشيا الشعبية ، فان هذه مسألة ثنائية تهم دولتين ذاتا سيادة ، وليس من حق أحد أن يتدخل

Digitized by UNOG Library

في هذا الشأن . ان هذه القوات المسلحة موجودة بناء على طلب تقدمت به حكومة كمبوتشيا طبقا لمعاهدة السلام التي وقعت بين جمهورية كمبوتشيا الشعبية وبين جمهورية فييت نام الاشتراكية ، كما أن وجود تلك القوات لا يهدد استقلال أو أمن أية دولة مجاورة .

ان وفد بيلوروسيا يعتبر ان مشروع القرار A/34/L.13/Rev.2 الذى من بين الدول المتبنية له الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي وبعض الدول الغربية الأخرى ، يمثل تدخلا في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة ، ويتعارض مع مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة . ويجب أن نلحظ أيضا أن أصحاب ذلك المشروع هم دول اشتركت اشتراكا نشطا في الاعتراف بوثائق اعتماد مجرمي نظام بول بوت في منظمة الأمم المتحدة ، معتقدين بذلك أن هذا سيسمح لهم بأن يفرضوا على شعب كمبوتشيا النظام الطاغي الذى أطاح به الشعب . ان مشروع القرار الذى أشرت اليه يجب أن يرفض بقوة من جانب الجمعية العامة .

ان جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية هي من بين متبني مشروع القرار A/34/L.7/Rev.1 الذى يأخذ في اعتباره التغييرات التي تمت على المستوى الاجتماعي والمستوى السياسي في كمبوتشيا ، وهي التغييرات التي حققها شعب كمبوتشيا نفسه ، هذا الشعب الذى يدافع عن استقلاله وحريته وسلامة أراضيه . ان هذا المشروع قائم على ميثاق الأمم المتحدة وعلى المبادئ المدرجة فيه مثل ، مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول أخرى ، ومبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها ومستقبلها بنفسها . ان مشروع هذا القرار يطلب من دول جنوب شرقي آسيا أن تستمر في جهودها الرامية الى اقامة منطقة سلام وحرية وحياد واستقرار في هذه المنطقة . وهذا المشروع يسوى مسألة المساعدة الانسانية التي يجب أن تقدم الى شعب كمبوتشيا دون شروط سياسية .

ونحن ندعو الوفود الأخرى الى تأييد مشروع القرار A/34/L.7/Rev.1 ، وبذلك نكون قد اتخذنا الموقف الوحيد المبدئي والصحيح . ان اقرار هذا المشروع سيسمح بتطبيع الأوضاع في جنوب شرقي آسيا . ان جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية مع دول أخرى تحترم الحق الأصلي الذى لا يمكن التصرف فيه لشعب كمبوتشيا في ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال والسيادة والحرية وسلامة الأراضي ، تعلن عن تضامنها مع شعب كمبوتشيا في كفاحه الرامي الى ازالة الآثار الفظيعة لقيادة البلاد من قبل عصابة من العملاء الأجانب ، واننا نرفض جميع التدخلات في الشؤون الداخلية لشعب كمبوتشيا ونتمنى له النجاح في اقامة حياة جديدة أفضل .

Digitized by UNOG Library

السيد غونا ـ قاسم (تايلند) (الكلمة بالانكليزية) : ان هذه المناقشة التي تتم اليوم بشأن البند ١٢٣ من جدول الأعمال وعنوانه " الحالة في كمبوتشيا " والقرار الذى سيتخذ بعدها ، سوف يكون لهما من وجهة نظر وفد بلادى ووفود الدول الأخرى المشتركة في رابطة دول جنوب شرقي آسيا آثار على مستقبل منطقة جنوب شرقي آسيا وسيكون لهما أثر أيضا على سلام وأمن منطقة أوسع من ذلك الاقليم .

ان القضية المعروضة علينا ، رغم اننا نبحثها كبند في جدول أعمال الجمعية العامة للمرة الأولى ، ليست جديدة على أى شخص على علم بالحوادث التي جرت منذ نهاية ١٩٧٨ بالتدخل الاجنبي المسلح في ذلك البلد الشقيق التعس كمبوتشيا الذى كان مهد الحضارة العالمية . ان العالم يدرك تماما أن دول عدم الانحياز الأعضاء في مجلس الأمن ودول رابطة جنوب شرقي آسيا ، قد لفتت انتباه مجلس الأمن في مناسبتين مختلفتين هذا العام الى هذه المشكلة بنتائجها الخطيرة على السلم والأمن في جنوب شرقي آسيا . ومع ذلك ، فقد اصطدمت جهودها بحق الاعتراض لعضو دائم في مجلس الأمن رغم الأغلبية الساحقة لثلاثة عشر صوتا بتأييد هذه الجهود من جانب دول عدم الانحياز الأعضاء في المجلس وسائر أعضاء المجلس الآخرين .

Digitized by UNOG Library

ان عدم قدرة مجلس الأمن على اتخاذ أى اجراء حول هذه المسألة نتيجة استخدام حق النقض الذى يمارسه اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لم يمكّن المجتمع الدولي من الحيلولة دون تدهور الموقف في كمبوتشيا . والواقع ان المشكلة قد وصلت الى مرحلة خطيرة ، لأن العودة الى شن العدوان في موسم الجفاف من قبل القوى الأجنبية ضد العديد من العناصر الكمبوتشية الوطنية في أجزاء مختلفة من البلاد نتج عنه مجاعة عامة وهجرة جماعية للشعب الكمبوتشي الى تايلند والبلدان المجاورة . ونحن اذن مضطرون الى أن نتوجه بجهودنا الى الجمعية العامة آملين في أن تتوصل الى نتائج تؤدى الى اقامة السلام والاستقرار في جنوب شرق آسيا . وبإدراجنا للبند ١٢٣ " الحالة في كمبوتشيا " على جدول أعمال الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة ، فان العوامل التالية هي التي جعلت حكومة تايلند تقرر ضم جهودها الى جهود الدول الأربعة الأخرى في اتحاد أمم جنوب شرقي آسيا ، والدول الثلاثين الأخرى الذين تبنوا مشروع القرار A/34/L.13/Rev.2 :

أولا ، ان القتال واراقة الدماء قد استمرت دون انقطاع في كمبوتشيا بين ٢٠٠٠٠٠ من الأفراد المقاتلين الأجانب والقوات المسلحة لنظام هنغ سامرين من ناحية وبين العديد من العناصر الكمبوتشية الوطنية من ناحية أخرى . ان الشعب الكمبوتشي وجد نفسه عاجزا حتى عن زراعة الأرز الذى يعتبر غذاؤه الأساسي ، مما نتج عنه مجاعة خطيرة على نطاق واسع . ان الأمة الكمبوتشية نفسها مهددة بالضياع مثلها في ذلك مثل الآلاف من الأبرياء وخصوصا النساء والأطفال ، وأكثر منهم سيهلكون اذا لم توضع نهاية سريعة للقتال في كمبوتشيا .

ثانيا ، ان تايلند هي البلد الأكثر تضررا من جراء تدفق الموجات الهائلة من اللاجئين من كمبوتشيا ، الذين يفرون من الحرب والمجاعة في بلادهم الى أراضي تايلند . ومرة أخرى أؤكد ، ان هذه المشكلة سوف تستمر اذا لم يتوقف القتال في كمبوتشيا .

ثالثا ، ان النزاع الكمبوتشي ليس نزاعا بين فييت نام ودول اتحاد أمم جنوب شرقي آسيا ، ولكن هذه المشكلة بسبب الموقع الجغرافي ، قد طرقت باب رابطة دول جنوب شرقي آسيا . ان تايلند لا تعتزم أن تلعب دورا في النزاع الكمبوتشي ، وانه ليس من سياسة أى من بلدان رابطة جنوب شرقي آسيا ان تكون أطرافا أو تشترك في النزاع في كمبوتشيا ، ولا نرغب في أن ينظر الى مشكلة كمبوتشيا على

Digitized by UNOG Library

انها مواجهة بين بلدان اتحاد جنوب شرقي آسيا وفييت نام أو دول الهند الصينية . وفي هذا الصدد ، أود أن أعلن أن تايلند تربطها اليوم علاقات ودية مع فييت نام ولاو ونعتزم تكثيف علاقاتنا السلمية والبناءة مع هذه الدول من أجل السلم والاستقرار في منطقة جنوب شرقي آسيا .

رابعا ، ان الاحداث في كمبوتشيا لها أصداء مباشرة على مستقبل السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا نفسه ان استخدام القوة كوسيلة لتسوية النزاعات من جانب بلد ضد دولة أجنبية أخرى في المنطقة يعتبر سابقة خطيرة وبصفة خاصة عندما يكون الأمر متعلقا بمستقبل السلم والأمن في جنوب شرقي آسيا . وهناك أيضا احتمال لامكانية امتداد القتال في كمبوتشيا الى البلدان المجاورة ، مما يزيد من خطر احتمال تورط قوى كبرى في هذا القتال . وفي الشهور القليلة الماضية ، تعرضت تايلند للنهب من جرّاء القتال الذى يجرى على حدودها ، ان وفد بلادى سوف يقدم فيما بعد بيانات عن هذه الاحداث لاطلاع الأمم المتحدة عليها . هذه البيانات قد وزّعت كوثائق للجمعية العامة ومجلس الأمن S/13575 أو A/34/580 وS/13585 أو A/34/610 .

خامسا ، ان رابطة بلدان جنوب شرقي آسيا تعتقد ان المعاناة والعدوان في كمبوتشيا كانا نتيجة مباشرة لفرض ارادة قوة أجنبية على الشعب الكمبوتشي عن طريق تدخل أجنبي مسلح . ومن هنا ، ومن أجل ايجاد أى حل دائم لهذه المشكلة ، يجب أولا وقبل كل شيء أن يكون هناك وقف فورى لاطلاق النار ، أو وقف للقتال ، يتبعه سحب للقوات الأجنبية من كمبوتشيا ، حتى يتمكن الشعب الكمبوتشي من تقرير مستقبله بعيدا عن أى تدخل خارجي أو تدمير أو اجبار .

وأخيرا ، فان تايلند تعتقد ان الأمم المتحدة هي المحفل الأمثل للبحث عن حل سياسي ، واتخاذ تدابير لوقف القتال الحالي ، لقد مضى أكثر من عام منذ بدء نشوب القتال في كمبوتشيا ، ولم يبد أمامنا ما يشير الى أن الأطراف المعنية مباشرة سوف تستطيع أن تصل الى حل عن طريق المفاوضات للمشكلة الكمبوتشية .

أما بالنسبة لمشكلة اللاجئين الكمبوتشيين والمشردين ، فان تايلند تجد نفسها في موقف لامثيل له . نظرا لموقعها الجغرافي ولسياستها الانسانية العريقة ، انها المكان الطبيعي والملجأ الأول للشعب الذى يريد ان يتجنب ويلات الحرب في البلدان المجاورة . ان القتال الدائر في

Digitized by UNOG Library

كمبوتشيا الآن الذى نشب في الجزء الشرقي من البلاد ، جعل السكان يتجهون نحو الغرب . وجعل الغالبية من الكمبوتشيين المشردين يتجهون الى حيث توجد الاغاثة ، وحيث يتوفر الغذاء والعلاج وبالتحديد الى الجزء الواقع غربي كمبوتشيا عبر حدودها الى تايلند . ونظرا الى هذا الموقف الفريد فان تايلند أصبحت زورق النجاة لمئات الآلاف من الكمبوتشيين . والواقع انه لو أغلقت تايلند حدودها لسقط هذا الشعب التعس صريع الحرب والمجاعة .

وازاء هذه الحقيقة ، وبشعور من الرحمة والانسانية تجاه اخوتنا في الانسانية ، فان رئيس وزراء تايلند كريانغ ساك شومانان ، قد أعلن في التاسع عشر من تشرين الاول/اكتوبر من هذا العام ، سياسة جديدة تسمح باستقبال المدنيين الكمبوتشيين التعساء في تايلند دون قيد وبغض النظر عن انتماءاتهم السياسية ، وتقدم المأوى المؤقت اليهم حتى يتمكنوا من العودة الى وطنهم بعد أن تضع الحرب أوزارها أو يوطنوا في بلد ثالث .

ان تايلند تعتقد اعتقادا جازما أن مساعدات الاغاثة يجب أن تصل الى جميع السكان المدنيين في كمبوتشيا حيثما وجدوا دون أية تفرقة . وعلى هذا الأساس فقط نستطيع أن نستجيب مع الرغبات والمعونة الانسانية للمجتمع الدولي ، ولا يجب لأحد أن يعرقل العمل الطيب الذى تقوم به المنظمات الانسانية المتعددة ، من أجل توفير الغذاء والدواء للمعوزين من الكمبوتشيين . ولا يمكن أن تتخذ المعونة ذريعة لفرض شروط سياسية ، أو تستخدم كوسيلة للمساومة . ان تايلند من جانبها قد بذلت قصارى جهدها لمساعدة جهود المجتمع الدولي في هذه المهمة الانسانية .

لم يعد هناك وقت ، اننا نسابق الزمن لانقاذ حياة الأبرياء من الكمبوتشيين والحفاظ على كمبوتشيا كأمة والابقاء على شخصية سكانها .

والآن أريد أن أرد على بعض المزاعم التي جاءت على لسان بعض من سبقوني في الحديث ، ضد بلادى ؛ وأولها ان تايلند قد سمحت بأن تستخدم أراضيها لنقل المعونة والامدادات لقوات نظام بول بوت .

Digitized by UNOG Library

أود أن أكرر هنا أن تايلند كانت ولا تزال تعتنق سياسة الحياد وعدم التدخل في النزاعات التي تقع في جنوب شرقي آسيا منذ نشوب الاعمال العسكرية في عام ١٩٧٨ . لذلك ، ترفض حكومة بلادى رفضا قاطعا هذه المزاعم الزائفة تماما التي لا أساس لها من الصحة . ان تايلند لا تسمح بأن تمر أى امدادات عسكرية للمتنازعين في كمبوتشيا عن طريق أراضي تايلند ، ولا تسمح بأن تستخدم أراضيها بأية طريقة لمساعدة أو تحريض سواء لزمرة بول بوت أو أية زمرات أخرى محاربة في كمبوتشيا . بل على العكس من ذلك ، فانه معروف جيدا أن بعض البلدان وخاصة احدى القوى الكبرى ـ التي تقوم بهذه المزاعم هي نفسها التي أضافت الوقود الى النار بنقلها ذخائر الحرب للزمرة الموجودة في بنوم بنه ، وبذلك أدت الى تفاقم تهديد السلم والأمن في بلدان جنوب شرقي آسيا المجاورة . ان تايلند نفسها قد أصبحت ضحية لنهب القتال في كمبوتشيا . كما أن أراضي تايلند وسيادتها كانتا موضع انتهاكات من قبل المعتدين المسلحين في عدة مناسبات كما ذكر من قبل .

اما الادعاء الثاني فهو ان تايلند تتيح ملجأ لبعض العناصر المتقاتلة على التراب التايلندى .

لقد رفضت حكومة بلادى هذه المزاعم مرارا وتكرارا نظرا لأنها أيضا لا أساس لها من الصحة . حقيقة ان تايلند قد سمحت للكمبوتشيين الذين يهربون من ويلات الحرب ، والجوع والمرض والوحشية بملجأ مؤقت في اقليمنا بغض النظر عن انتمائهم السياسي ، حتى تتم اعادة توطينهم في بلدان أخرى أو عودتهم الى أراضيهم حينما يعود الموقف الى حالته الطبيعية ولقد اتخذنا هذا الموقف انطلاقا من احساسنا بالشفقة والانسانية نحوهم بالرغم من حقيقة اننا نتحمل عبئا هائلا . وفي هذه اللحظة وعلى هذا الأساس يوجد حوالي ٤٠٠ ألف لاجئ منهم لاجئون من لاوس وفييت نام وكمبوتشيا على أرض تايلند . وواضح تماما أن شعب تايلند انما يبغي فقط انقاذ حياة اخوانه من البشر الذين يعانون . ويحتاجون لمساعدتنا ، لكننا لا نسعى الى أن نقحم أنفسنا في الشؤون الداخلية لبلدان أخرى .

وبالتالي ، فانه من غير الانصاف وما يتنافى مع الضمير تماما أن بعض الجهات ـ التي لم تساعد أبدا في تخفيف تلك المشكلة الخطيرة للاجئين على حدود تايلند وكمبوتشيا ـ تحاول عامدة أن تسيء تفسير دافع تايلند في مد يد المساعدة للاجئي كمبوتشيا وتبينه على انه مساعدة

Digitized by UNOG Library

لزمرة ضد أخرى في النزاع القائم في كمبوتشيا . ونفس هذه الجهات لم تكلف نفسها حتى مجرد مشقة اعلان استنكارها لاستخدام حياة الأبرياء كأداة للسياسة الخارجية .

ومن أجل ازالة أى شك متعلق بحقيقة الوضع على طول الحدود التايلندية الكمبوتشية ، فان رئيس وزراء بلادى ـ منذ اسبوعين ـ طلب من الأمين العام للأمم المتحدة أن يرسل بعثة تقصي حقائق الى تايلند . ويسعدني أن أقرر أن الأمين العام قد وافق أن يستجيب لطلب تايلند ، وأرسل الى تايلند في ١٢ تشرين الثاني /نوفمبر بعثة لتقصي الحقائق برئاسة الأمين العام المساعد للشؤون السياسية الخاصة السيد /جافير بوز دى كيلار وفريق من المساعدين المدنيين . ووفد بلادى يود أن ينتهز هذه الفرصة كي يعبر مرة أخرى عن عميق امتناننا للسيد الأمين العام لموافقته على طلبنا وارساله هذه البعثة . ونحن نتطلع الى استلام تقرير البعثة ، الذى نأمل انه سوف يوضح حقيقة الموقف في المنطقة .

والآن ، أود أن انتقل الى الجانب السياسي لمشكلة كمبوتشيا التي هي السبب الأساسي في معاناه وحرمان شعب كمبوتشيا ـ ان مشروع القرار A/34/L.13/Rev.2 يتجنب الاعراب عن تفضيله لشخصية على أخرى ، لكنه ببساطة يترك للشعب الكمبوتشي أن يقرر مصيره بحرية بمنأى عن أى تدخل خارجي . ومع ذلك ، فان هذا لا يمكن أن يتحقق دون أن يتم وقف الاعمال العدوانية ، وكذلك بعد أن يتم الانسحاب الفورى والكامل لجميع القوى الأجنبية من كمبوتشيا .

أود أن أنتهز هذه الفرصة لألفت نظر الجمعية الى التغييرين اللذين أجراهما المشاركون في مشروع القرار واللذين يظهران الآن في الوثيقة A/34/L.13/Rev.2.

ان التعديل الأول يتعلق بالفقرة السابعة من منطوق مشروع قرارنا . وبعد المشاورات مع بعض دول عدم الانحياز قرر المشاركون في مشروع هذا القرار أن يستجيبوا الى رغبات تلك الدول باضافة العبارة التالية :

" . . . وتطلب الى جميع الدول أن تمتنع عن جميع الأعمال أو التهديدات العدوانية وعن جميع أشكال التدخل في الشؤون الداخلية للدول في جنوب شرقي آسيا " . (A/34/L.13/Rev.2)

وقد وردت هذه الكلمات فعلا في الفقرة السابعة من المنطوق .

Digitized by UNOG Library

ان المشاركين في مشروع القرار يعتقدون أن التعديل قد حسن النص ، ويحدوهم الأمل في أن يحظى هذا التعديل بتأييد كبير بين الدول الأعضاء .

ان التعديل الثاني اضافة للفقرة (١٢) من المنطوق بحيث تقرأ :

" ترجو أيضا من الأمين العام دراسة امكانية عقد مؤتمر دولي بشأن كمبوتشيا كاحدى وسائل تنفيذ هذا القرار " (نفس المرجع)

ان مشروع القرار المقدم من ٣٠ دولة ، اذا ما قبل وطبق فانه سيمهد الطريق لحل سياسي سلمي لمشكلة كمبوتشيا ـ وهو البديل الموجود الوحيد لاسالة الدماء ، وخسائر الأرواح بالاضافة الى حرمان ومعاناه الشعب الكمبوتشي ـ ويعتقد المشاركون في مشروع هذا القرار أن الأمين العام للأمم المتحدة يستطيع أن يلعب دورا بناء لتحقيق هذه الغاية . ولهذا ، طلبنا منه أن يتابع الموقف عن كثب وأن يستخدم مساعيه الحميدة في البحث عن حل سلمي للمشكلة بما في ذلك امكانية عقد مؤتمر دولي بشأن كمبوتشيا .

والآن ، أود أن أقول بضع كلمات حول مشروع القرار A/34/L.7/Rev.1 ويؤسفني أن أقول اننا مختلفون تماما مع النوايا الكامنة في مشروع القرار(A/34/L.7/Rev.1) ككل . اذ يمكن أن يرى بوضوح أن الفقرات الخامسة والسادسة والسابعة من منطوق مشروع القرار(A/34/L.7/Rev.1) موجهة مباشرة فقط الى الأحداث التي جرت قبل وقوع التدخل الخارجي المسلح في كمبوتشيا . أما الفقرة السابعة من الديباجة وكذلك الفقرة الأولى من منطوق القرارA/34/L.7/Rev.1 ينبغي أن تدرسا بعناية . اذ أن هاتين الفقرتين تفترضان قبول واعتراف المجتمع الدولي بنظام اقامته قوة أجنبية مناقضة لرأى الأغلبية الساحقة للأمم كما عبر عن ذلك في قرار الجمعية العامة A/RES/34/2 الخاص بتقرير لجنة وثائق التفويض .

كذلك نجد أن الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار A/34/L.7/Rev.1 التي يترابط معناها ترابطا وثيقا غير مقبولة . ان تايلند ، بالطبع ، مهتمة اهتماما حقيقيا بالاسهام في حل هذه المشكلة ، وهذا ما نفعله فعلا الآن في هذه الجمعية . لكن أولا وقبل كل شيء ، فان واجب ومسؤولية الأطراف المتنازعة نفسها أن تحاول حل هذه المشكلة بالوسائل السلمية . وهذا ما يقودني الى الفقرة الثالثة من منطوق مشروع القرار A/34/L.7/Rev.1 ، التي تعرب عن الأمل في أن بلدان جنوب

Digitized by UNOG Library

شرقي آسيا سوف تواصل جهودها لانشاء منطقة سلم في الاقليم . وأريد أن أؤكد هنا على أنه منذ انشاء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وبصفة خاصة منذ اعلان كوالالمبور لعام ١٩٧١ فان جميع بلدان هذه الرابطة قد التزمت تماما بالعمل من أجل تحقيق مفهومنا الخاص باقامة منطقة سلم في جنوب شرقي آسيا ، تسودها الحرية والوئام ، وبمنأى عن تدخل القوى العظمى وتنافسها . ومع ذلك ، فان استمرار القتال ووجود القوى الأجنبية في كمبوتشيا لا يمكن الا أن يؤدى الى تدخل أكبر من جانب الدول العظمى وتنافسها في المنطقة . وبالتالي ، فان ما يجرى في كمبوتشيا متعارض تماما مع الرغبة الأكيدة في اقامة منطقة سلم في جنوب شرقي آسيا ، كما عبر عنها المشاركون في مشروع القرار A/34/L.7/Rev.1 أنفسهم .

والآن ، أود أن أنتقل الى مشروع القرار A/34/L.38 المقترح من قبل الهند .

Digitized by UNOG Library

ونيابة عن مقدمي مشروع القرار L.13/Rev.2 أود أن أوضح أننا نفهم تماما ونعترف برغبة الوفد الهندى في أن يساهم بطريقة بناءة في بحث المشكلة الكمبوتشية . ولكن من المؤسف أن مقدمي مشروع القرار A/34/L.13/Rev.2 يجدون أن المشروع الهندى غير كاف من عدة جوانب .

أولا ، ان مشكلة كمبوتشيا ليست مشكلة تهم بلدان جنوب شرقي آسيا ودول الهند الصينية . ان المشكلة تهم المجتمع الدولي بأسره . وتمشيا مع هذا الاقتناع فان دول جنوب شرقي آسيا ومايماثلها من البلدان الأخرى قد سعت الى أن تعرض المسألة الكمبوتشية في هذه الجمعية الموقرة في المقام الأول . وعلاوة على ذلك ، فان مشروع القرار الهندى يهدف الى ايجاد مظهر من المواجهة بين دول جنوب شرقي آسيا ودول الهند الصينية . والحقيقة ، ان بلدان جنوب شرقي آسيا ليست أطرافا في هذا النزاع .

ثانيا ، ان المؤتمر كما عرض في مشروع القرار الهندى يعتبر محدودا بالنسبة للمشاركة . انه لا يسمح لكل الاطراف المعنية بأن تشارك .

ثالثا ، ان مشروع القرار الهندى في الواقع لا يتعلق صراحة بالوضع في كمبوتشيا وخاصة فيما يتعلق بوقف القتال وانسحاب القوات الأجنبية من البلاد وضمان أن شعب كمبوتشيا سيستطيع أن يمارس حقه في تقرير المصير ويختار حكومته بعيدا عن كل تدخل أجنبي أو تخريب أو قسر .

رابعا ، ان مشروع القرار الهندى ليس متمما في الواقع لمشروع القرار A/34/L.13/Rev.2 ، كما اقترح المندوب الهندى ، بسبب أن مشروع القرار A/34/L.13/Rev.2 ، يعرض امكانية عقد مؤتمر دولي ، وليس مؤتمرا محليا فقط يضم البلدان المعنية في منطقة جنوب شرقي آسيا .

ولهذه الأسباب ، فان مقدمي مشروع القرار L.13/Rev.2 يرون أن مشروع القرار الهندى لا يتمشى مع مشروعهم ولا يستطيعون أن يقبلوه . فاذا طرح للتوصيت ، فانهم سوف يصوتون ضد مشروع القرار الهندى .

في الختام ، ان مقدمي مشروع القرار A/34/L.13/Rev.2 ينظرون الى مشكلة كمبوتشيا بصورة واقعية وقد رفعوا المشكلة الى كل أعضاء الأمم المتحدة بصورة شاملة متوازنة . ولم نتقدم بأى شرط غير واقعي أو متشدد لا يمكن الاستجابة اليه . ان كل ما أردناه هو أن نفتح الطريق نحو سلم عادل دائم يسمح لشعب كمبوتشيا باختيار مصيره دون أى تدخل أجنبي . ونجتهد في وضع حد للقتال وحقن الدماء ، الذى يهدد شعب كمبوتشيا والسلام والاستقرار في جنوب شرقي آسيا .

Digitized by UNOG Library

ونأمل اذن أن كل الأمم المحبة للسلام سوف تؤيدنا حتى تعطى الأولوية لمشروع القرار A/34/L.13/Rev.2 بدلا من مشروع القرار A/34/L.7/Rev.1 وكل مشروع مقدم تحت البند ١٢٣ . اننا نطلب أيضا تأييدهم لمشروع قرارنا . اننا مقتنعون بأنه اذا ما اعتمد ، فسوف يساهم في الحل السلمي لهذه المشكلة التي لم يسبق لها مثيل في تاريخ جنوب شرق آسيا التي تعتبر الآن من أهم المناطق التي تحظى باهتمام المجتمع العالمي .

السيد كارستينسين (النرويج) (الكلمة بالانكليزية) : هناك قلق طاغ يجب أن يكون رائدنا خلال هذه المناقشة ، وهو القلق على شعب كمبوتشيا . ان حالتهم المؤسفة قد صدمت العالم كله . اننا اذ نناقش هذه المسألة هنا ، فان الكمبوتشيين يموتون بالآلاف كل يوم . وعن طريق مبادرة الأمين العام الحميدة في الدعوة الى مؤتمر يتعهد بتقديم المعونة الانسانية العاجلة لشعب كمبوتشيا ، فان المجتمع الدولي قد أعرب عن قلقه ازاء الموقف واستعداده لمساعدة هذا الشعب المحتاج . وقد أعطت الحكومات الأولوية للجهود الانسانية الضخمة المطلوبة وكانت قادرة على تفادى الموضوعات السياسية والمباحثات التي يمكن أن تعطل تنفيذها .

ان رد الحكومات من أجزاء مختلفة من العالم على نداء الأمين العام كان مؤثرا ، مع الأخذ في الاعتبار حقيقة أن مؤتمر اعلان جمع التبرعات قد دعي اليه بصفة عاجلة . ان الرد يثبت حقيقة أن شعب كمبوتشيا يعاني من المجاعة والمرض بنسبة كبيرة .

اسمحوا لي ، باسم الحكومة النرويجية ، أن أناشد مرة أخرى الأطراف المعنية مباشرة ألا تدع المصالح السياسية والمباحثات تخلق عقبات اضافية لعمليات الاغاثة التي في جميع الاحوال يجب أن تتم في ظروف صعبة للغاية . انني أناشد تلك الاطراف أن تتعاون بطريقة بناءة مع المنظمات الدولية في الجهود التي تبذل من أجل توفير الطعام ، والمعونة الطبية ، والمأوى وكافة أشكال الاغاثة للشعب الذى عانى أكثر مما يتحمله المجتمع الدولي .

ان شعب كمبوتشيا لا يموت فقط من الجوع والمرض ولكنه يموت أيضا من جرّاء الحرب . ان بلدى قد تطلع لفترة من اعادة البناء والتوفيق في الاقليم المنكوب من الهند الصينية بعد نهاية الحرب المأساوية التي اشترك فيها البلدان الثلاثة في الهند الصينية . لقد كنا مستعدين للمساعدة في هذه العملية بأية وسيلة تتاح لنا .

Digitized by UNOG Library

ولكن ، للأسف العميق ، فاننا نشهد الآن حروبا جديدة في المنطقة ، تشترك فيها البلدان والشعوب التي يجب أن تهتم كثيرا بالسلم بعد سنوات من المعاناة .

ان حلا دائما لمشكلة كمبوتشيا ، لهذا السبب ، يتجاوز الجهود الانسانية لكي يتضمّن أيضا حلا للمشاكل السياسية الباقية .

ان السلم والاستقرار يمكن أن يعودا الى كمبوتشيا بالتطبيق فقط لمبادئ الأمم المتحدة . ان هذا يتطلب وضع حد للعدوان فورا وأن يكون سحب كل القوات الأجنبية جزءا من حل المشكلة الكمبوتشية . وكذلك يجب التطبيق الفعال لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى . ان شعب كمبوتشيا ، الحر من التدخل الأجنبي ، يجب أن يتمكّن من أن يقرر مصيره بنفسه ، وان حكومتي سوف تؤيد المبادرات التي تهدف الى هذا الغرض الى الحد الذى يمكن أن تساعد فيه الأمم المتحدة .

ان القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.13/Rev.2 يتضمن العناصر التي هي في رأى حكومتي تعتبر ضرورية لعودة السلم والاستقرار الى المنطقة . ولذلك فاننا سوف نؤيد الموافقة عليه .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥

Digitized by UNOG Library